الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: .....

عنوان المذكرة

الإصلاحات في عهد الداي حسين

(1818-1830م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالب:

- بلعروسي مراد

إشراف الأستاذ:

* بلال كشيدة

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	مصطفى عبيد	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
2	بلال كشيدة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
3	أحمد مسعود سيد علي	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: **1446هـ/2025/2024**

إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ

"Allah will not change the condition of a people until they change what is in themselves"
-[Quran 13/11]

شكر وعرفان

الحمد لله و الشكر لله،الذي بفضله وكرمه
وتوفيقه تم إ نجار هذا العمل

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف الدكتور : بلال كشيدة

الذي كان له الفضل في انجاز هذا العمل.

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ جامعة محمد
بوضياف المسيلة، وأخص بالذكر السادة الأساتذة
الذين أشرفوا على هذا العمل تنقيحا ومناقشة.

إلى كل من كان له الفضل في أن أكون في
الحالة التي عليها الآن من أساتذة ومعلمين وزملاء.

إهداء

إلى والدي العزيزين، اللذين غرسا فيّ حب العلم، وربّياني على الصبر والاجتهاد، فأهدي لهما ثمار هذا الجهد اعترافا بفضلهما الذي لا يضاهيه فضل.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا عزوتي ورفقاء دربي، أقدم هذا العمل عربون محبة وامتنان.

وإلى عائلتي الصغيرة، زوجتي الطيبة، وفلذات كبدي، الذين من أجلهم سهرت وتعبت، أخصهم بإهداء يليق بمقامهم في قلبي، فهم الحافز الدائم لمواصلة الطريق.

إلى أصدقائي الأوفياء، الذين شاركوني المواقف، وتبادلنا الهم والفرح، فكانوا عونا لي في الشدة وبهجة في الرخاء.

إليكم جميعًا... أهدي نجاحي هذا، راجيًا من الله أن يكون فاتحة خير لي ولكم.

مقدمة البحث:

تمثل الحقبة الممتدة بين سنتي 1671 و1830م محطة أساسية في تاريخ الجزائر كإيالة عثمانية، ويعود ذلك إلى طولها الزمني الذي بلغ قرابة القرن وتسعة وخمسين عاماً، وما تخللها من أحداث بارزة انتهت بالاحتلال الفرنسي للبلاد.

وقد تميزت المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني، والمعروفة بفترة حكم الدايات، بخصائص مغايرة لما سبقها؛ إذ صار الداي يُنتخب مدى الحياة، غير أن كثرة الاضطرابات والاغتيالات أدت إلى قصر مدة حكم معظم الدايات، الأمر الذي انعكس في كثرة عددهم وتواتر تعاقبهم على السلطة. ويرى المؤرخون أن ذلك شكّل أحد المؤشرات الدالة على اضطراب الإيالة في أواخر عهدها.

وتعد سنة 1818م منعطفاً حاسماً حين اعتلى حسين داي الحكم خلفاً لعلي خوجة، في أوضاع متدهورة سمتها الفوضى التي ابتدأت منذ حكم مصطفى باشا (1798–1805م)، واستمرت إلى أن انتهت بمشهد الاحتلال الفرنسي عام 1830م.

وفي خضمّ هذا السياق المتأزم الذي اتسم بالاضطرابات الداخلية والتحديات الخارجية، أدرك الداي حسين منذ اعتلائه الحكم سنة 1818م أنّ بقاء الإيالة واستمرار سلطانها رهين بإجراء إصلاحات عميقة تعيد إليها قوتها المفقودة. فقد انطلق برؤية إصلاحية شملت الميادين الأساسية للدولة، بدءاً من الإدارة التي سعى إلى إعادة تنظيم هياكلها وضبط المناصب العليا فيها بما يضمن قدرًا من الفعالية والانضباط، مرورًا بالمجال العسكري حيث عمل على إدخال تغييرات في جهاز الجيش والاهتمام بشؤون البحرية التي مثّلت آنذاك دعامة أساسية للاقتصاد والدفاع.

كما أولى عناية بالجانب المالي من خلال محاولة إعادة التوازن إلى خزينة الدولة التي تضررت بفعل تراجع موارد القرصنة البحرية، فضلاً عن حرصه على إظهار الهيبة الجزائرية

في تعامله مع القوى الأجنبية مع المحافظة على سياسة سلمية تجاه الجوار المغاربي. ورغم ما شاب هذه الإصلاحات من محدودية، فإنها تعكس وعي الداي حسين بخطورة الوضع ورغبته في مواجهة التدهور العام الذي طبع أواخر العهد العثماني بالجزائر.

أولا- أسباب اختيار الموضوع:

الدواعي التي جعلتني أقدم هذا العمل فعديدة منها دوافع ذاتية وأخرى موضوعية ويمكن حصرها إجمالا في الآتي:

- ✓ الرغبة في التعرف على تاريخ الجزائر في العهد العثماني وخاصة المرحلة الأخيرة منه التي نَتَقَصَدُ من خلالها العودة إلى فترة حكم الداي حسين (1818/1830م).
- ✓ معرفة أهم التغيرات التي طرأت على الحكم العثماني في أواخر عهد الدايات.
- ✓ دراسة أهم التطورات التي عرفتها مدينة الجزائر في عهد الداي حسين.
- ✓ محاولة التثبت من الإصلاحات التي قام بها الداي ومدى أهميتها.

ثانيا-المنهج المتبع:

اتبعت منهجا تاريخيا يقوم على عدة آليات نوجزها كالتالي:

1. آلية الوصف التاريخي الاستقصائي التي اعتمدت عليها في سرد المعطيات المتعلقة بالإصلاحات في عهد الداي حسين.
2. آلية التحليل والنقد: آلية تم اعتمادها في تحليل بعض المعطيات التاريخية التي تخص الموضوع قصد الوصول الى استنتاجات تسعف في الخروج بأحكام جزئية او عامة.
3. آلية المقارنة: وقد تم الرجوع إلى هذه الالية في فهم العلاقة الموجودة بين الاصلاحات التي سبقت تولي الداي حسين الحكم و إصلاحاته.

ثالثا-المصادر والمراجع:

وقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- مذكرات أحمد شريف الزهار التي ساعدتني على فهم كيفية تفاعل النخبة الجزائرية مع الإصلاحات الإدارية، ورصد الانعكاسات المباشرة لهذه الإصلاحات على المجتمع..
- مذكرات حمدان بن عثمان خوجة التي تعدّ شهادة معاصرة وناقدة، خاصة حول الأوضاع الاقتصادية والإدارية..
- مذكرات القنصل الأمريكي وليام شالر ووليام سبنسر التي تمثل رؤية أجنبية/غربية، إذ تعطي بعدًا مقارنًا وتحليلاً خارجيًا لطبيعة الإصلاحات.

وعلى مجموعة من المراجع أهمها:

- النظام المالي أواخر العهد العثماني لناصر الدين سعيدوني الذي ساعدني في تحليل آليات حسين داي وميكانيزماته الموجهة نحو إصلاح النظام الجبائي وضبط موارد الدولة..
- كتابات الدكتور أبو القاسم سعد الله والتي نذكر منها: ورقات جزائرية، أبحاث وآراء وتاريخ الجزائر الثقافي، ومحاضرات في تاريخ الجزائر ...إلخ، والتي وضحت لي السياق الثقافي والاجتماعي الذي جاءت فيه إصلاحات حسين داي، وتبرز مدى تأثيرها على الحياة اليومية والنخب الفكرية.

رابعا- الدراسات السابقة:

برزت بعض الجهود العلمية التي سعت إلى تحقيق مقاربات تاريخية لفترة حكم الداي حسين، نذكر منها على سبيل المثال:

- مذكرة لنيل شهادة الماستر عن جامعة محمد خيضر بسكرة والموسومة بـ: أوضاع الجزائر في عهد الداي حسين، من إعداد الطالبة لبنى عويسي وإشراف الأستاذ السعيد بوعافية (2016-2017).

- مذكرة لنيل شهادة الماستر عن جامعة 08 ماي 1945 قالمة والموسومة بـ: الجزائر العثمانية في عهد الداي حسين من إعداد الطالبتين هدى زريمش و سعاد عبدلي، وإشراف الدكتور رمضان بورغدة (2016-2017).

خامسا -الإشكالية:

وفقا لطبيعة هذه المدونة المصدرية والمرجعية يرتكز موضوعي هذا على معالجة إشكالية جوهرية تتمثل في:

إلى أي مدى أسهمت الإصلاحات التي باشرها حسين داي في إرجاء سقوط الجزائر وتأجيل لحظة الاحتلال الفرنسي؟ وهل كانت تلك الإصلاحات محاولة جادة لإنقاذ الكيان السياسي العثماني في الجزائر، أم مجرد حلول جزئية عاجزة عن مواجهة عمق الأزمة الداخلية والتهديدات الخارجية؟

وقد قادتني هذه الإشكالية الكبرى إلى طرح جملة من التساؤلات وهي:

- كيف كانت الأوضاع الداخلية لمدينة الجزائر قبل عهد الداي حسين؟
- ماهي أبرز الإصلاحات الإدارية التي قام بها الداي حسين؟
- وماهي انعكاسات هذه الإصلاحات؟

سادسا- حدود الدراسة (1830/1818)

يمثل التاريخ الأول(1818) مفصلة زمنية فارقة في تاريخ الجزائر ككل إذ يمثل **بداية حكم الداي حسين للجزائر** بعد انتخابه من طرف الجند ليخلف الداي علي خوجة

أما **التاريخ الثاني (1830)** فيمثل **نهاية الدراسة** وذلك اعتبارا لأمرين هما:

- نهاية حكم الداي حسين
- سقوط إيالة الجزائر

سابعا- خطوات البحث:

وللإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات قسمت الموضوع إلى: مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

- **الفصل الأول:** " الدولة الجزائرية قبل حكم الداي حسين "، وقد تفرع عنه ثلاث مباحث: المبحث الأول وجاء بعنوان: " شخصية الداي حسين " تطرقت فيه مولده ونشأته وكذا انتقاله إلى الجزائر واستقراره بها.

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان: " الأوضاع في الجزائر قبيل تولية الداي حسين: 1800-1818" تطرقت أولا إلى الأوضاع السياسية في البلاد قبيل توليه الحكم فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، أما المبحث الثالث عنونته بـ " نماذج من الإصلاحات قبل 1818م" وتطرقت فيه إلى مرحلة حكم علي خوجة وظروف تعيينه في منصب الداي، وكذا سياسته الداخلية وسياسته الخارجية.

- **أما في الفصل الثاني:** والذي كان بعنوان: " الإصلاحات الإدارية والعسكرية في عهد الداي حسين، فبدوره قسمته إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان: " الإصلاحات الإدارية والسياسية "، حيث جرى التطرق فيه إلى مختلف تجليات التسيير الإداري وشؤون الحكم وآلياته المعتمدة في تلك المرحلة.

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان : " الاصلاحات العسكرية " تطرقت فيه إلى الإصلاحات العسكرية البرية مركزا على: تحديث تسليح الجيش الإنكشاري، تدريب الجنود على التقنيات العسكرية الاوربية الجديدة، بناء التحصينات الدفاعية، محاولة تقليل نفوذ الإنكشارية عبر دمج العناصر المحلية، أما الإصلاحات البحرية فتكلمت على بناء الأسطول البحري واستخدام المدافع الحديثة وتعزيز الدفاعات الساحلية وابرام الاتفاقيات الدولية لتجنب الحروب البحرية.

- **وفي الفصل الثالث:** عنونته بـ " مصير الإصلاحات في ظل الحملة الفرنسية على الجزائر " وقد قسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول جاء بعنوان " الاصلاحات وتطور الأحداث في الجزائر بين (1827-1830م) " تطرقت فيه إلى قضية الديون وحادثة المروحة 27 أفريل

1827 وموقفه من معركة نافارين أكتوبر 1827م، وكذا موقفه من مشروع محمد علي باشا لاحتلال الجزائر وأيضًا من الحملة الفرنسية على الجزائر، أما المبحث الثاني فعنونته بـ " الإصلاحات في ظل توتر العلاقات الخارجية " وتناولنا فيه بالدراسة علاقة الداي حسين بدول الجوار تونس، المغرب وكذا علاقته بالدول الأوروبية، أما المبحث الثاني جاء بعنوان " مصير الإصلاحات ونهاية حكم الداي حسين " وتطرقت فيه إلى معاهدة الاستسلام وسقوط الجزائر ، وكذا انتقاله إلى مصر ووفاته (1833-1838).

وفي الأخير تناولنا في خاتمة هذه الدراسة نتائج الإصلاحات وتداعياتها على الدولة الجزائرية في ظل الحملة الفرنسية على الجزائر.

سابعا – صعوبات البحث:

بحثنا هذا كغيره من البحوث والأعمال الأكاديمية لا يخلو من الصعوبات ومن بينها:

- قلة المصادر المحلية المكتوبة وفقدان الوثائق الرسمية، إضافة إلى نزعة الهيمنة الموجودة في الروايات الأوروبية ذات الطابع الاستعماري.
- التباين الكبير بين المصادر العثمانية والجزائرية والأوروبية في مقابل قلة الدراسات الحديثة المتخصصة في مرحلة الإصلاحات.
- تداخل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مسار الإصلاحات.
- تشابه أغلب الكتب في المادة العلمية مما صعب عملية الإنتقاء.

وفي ختام هذا الجهد المتواضع، لا يسعني إلا أن أرفع أسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في دعمي وساندني في إنجاز هذه الدراسة. وأخصّ بالذكر أستاذي المشرف الدكتور كشيدة بلال، الذي أحاطني بعنايته وأولاني من وقته وتوجيهاته ما كان له الأثر البالغ في إخراج هذا العمل إلى النور.

وإن كنت قد أصبت في بعض ما ورد في هذه الصفحات، فذلك من توفيق الله وعونه، وإن كان غير ذلك، فحسبني أني حاولت وجاهدت، وما قصدي إلا أن أتعلم وأستفيد. وإني لأرجو أن أظفر بتوجيهات أساتذتي الكرام، الذين ستوكل إليهم مهمة مناقشة وتقويم هذا العمل، حتى يكون لبنةً في مسار بحثي أوسع. وما التوفيق إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب..

الفصل الأول :

الدولة الجزائرية قبل حكم الداي حسين

- ✓ المبحث الأول : شخصية الداي حسين.
- ✓ المبحث الثاني: الأوضاع في الجزائر قبيل تولية الداي حسين: 1800-1818 .
- ✓ المبحث الثالث: نماذج من الإصلاحات قبل 1818م.

المبحث الأول : شخصية الداي حسين.

1- مولده ونشأته:

هو حسين بن حسين[1] آخر دايات الجزائر، ولد بقرية فرله VURLA الواقعة على الشاطئ الجنوبي لجون أزمير، وقيل ببورلة من بلاد آسيا الصغرى سنة (1178هـ-1164م)[2]، ووالده ينتمي إلى عائلة نبيلة لها أملاك هائلة أهلتها أن تعيش حياة محترمة، عمل والده ضابطا في الفرقة المدفعية مع امتهانه لحرفة غسل الأموات.[3]

ففي هذا الجو نشأ حسين وتمكن من الحصول على جزء كبير من الثقافة الإسلامية على يد والده في بلدته الأصلية، وأن يتحلى بالأخلاق الحميدة، ويستظهر القرآن الكريم، وعند بلوغه أربعة وعشرين ربيعا انتقل حسين إلى استانبول وأصبح جنديا حيث دخل فرقة المدفعية والقنبلة (قومبراجي) وظل هناك ثلاثة سنوات، تلقى خلالها تكوينا أهله أن يصبح من رجال المدفعية بالجيش العثماني.[4]

تلقى معلوماته الحربية بمدرسة " البارون دي طوط"[5] باستانبول كما أنه مارس تجارة التبغ في إحدى مراحل شبابه بجانب عمله كجندي، وتعامل في ذلك مع البنادقية حتى

---

[1] أبو عمران الشيخ ناصر الدين سعيدوني: معجم مشاهير المغاربة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1995 ، ص 156؛ ويذكر الشريف الزهار أن اسمه الحقيقي هو حسن ابن الحسن يراجع الشريف الزهار: الزهار أحمد الشريف: مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص183 .

[2] يذكر المؤرخ الفرنسي اوغسطين جال بأنه من مواليد 1768 ، بالتالي عند وفاته سنة 1838 ، يكون عمره 70 سنة، أما الزهار فروايته بأن الداي حسين مات عن 72 سنة يراجع: أبو القاسم سعد الله " زيارة الداي حسين لباريس 1830م، ص 8، وللمزيد حول الداي حسين ينظر إلى الملحق رقم 2 الخاص بالصور.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام ، ج3 ،ط7 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1415 هـ /1994م، ص331 .

[4] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في التاريخ في الجزائر،ج3،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،1990، ص244.

[5] هو مجري الأصل ولد بفرنسا سنة1145هـ/1733م، استعمل كمستخدم في سفارة فرنسا باسطانبول ثم عين قنصلا لها بالقرم سنة 1767، ثم دخل في خدمة الدولة العثمانية فاستعمله السلطان مصطفى الثالث في إصلاح المدفعية وتحصين

أنه لقب باسم خوجة (المعلم) بعد ذلك سمحت له الظروف بالانتقال إلى الجزائر.[1]

2- انتقاله إلى الجزائر:

من استانبول توجه حسين إلى الجزائر في 1795م، وشارك في ميلشيا الإيالة العثمانية، وتولى فيها عدة وظائف إدارية قبل توليه السلطة، فهو من الدايات القلائل الذين تدرجوا في شؤون الحكم، ويبدوا أنه تمتع بتجربة غنية وثقافة عامة بأحوال العصر، ويصفه لنا حمدان خوجة في مرآته بأنه كان رجلا منصفا، حكيما، مستقيما[2]، أما الشريف الزهار فيذكر: بأنه كان عاقلا متدينا محبا للعلماء والأشراف والصالحين[3]، واشتهر حسين باشا باعتداله في طموحاته نحو تبوء المناصب السامية غير متشرف لها كثيرا.[4]

شغل عدة مناصب منها:

- كاتبا للإيالة .
- مديرا لأملاك الدولة.
- إماما أي أستاذا في الشؤون الدينية، وقد منحته هذه الوظيفة نفوذا في عهد الداي عمر باشا[5]، تمكن خلالها من ربط علاقات وطيدة مع السكان سواء مصاهرة أو صداقة

مضيق الداردانيل، كلف بإنشاء مدرستين حربيتين إحداهما لتخريج الضباط الطبجية والثانية لتهيئة ضباط البحرية ومنهم حسين باشا يراجع: عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة ، الجزائر، 2009م، ص331 .

[1] هناك من يقول أنه فر إلى الجزائر نتيجة تعرضه لعقوبة قاسية، يراجع أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008م، ص 87 .

[2] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر،1982م، ص 174 .

[3] الشريف الزهار المصدر السابق، ص176 .

[4] عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ج3، ص 332

[5] عمر باشا تولى الحكم سنة 1815 ، وقتل سنة 1817م، ويقال أن مقتل عمر باشا يعود إلى نجاح الحملة الإنجليزية ضد الجزائر في1816 م ليخلفه علي خوجة فيما بعد يراجع أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في التاريخ في الجزائر، ج3 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1990م، ص 244

أهل الحضر وأهل الريف، كما أن حسين كان يشتغل وظيفة قائد الفرسان[1]، وله تعيين وزاري يكاد يرقى إلى وظيفة الآغا[2]، وهي درجة سامية وظيفته قيادة وحدات مع الفرسان.[3]

وهكذا كان لحسين سلطة كبيرة حقيقية تساندها سمعة جيدة، ومعارف واسعة، أي شريف النفس ، ولا أحد من البلاط اشتكى منه، ويجزم حمدان خوجة بقوله" لا اعتقد أن هناك من يستطيع اتهامه بالطمع".[4]

والجزائر في هذه الفترة كانت في أشد الحاجة إلى مثل هذه الشخصيات الذين لهم من الأخلاق والصفات وحسن التدبير ما يؤهلهم بتولي المسؤولية، في ظل دايات عرفوا بأخلاق سيئة وعدم المقدرة على تسيير شؤون الإيالة.

[1] قائد الفرسان يسمى أيضا مير أخور . "AKHOR "يراجع : أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، المرجع السابق، ص248

[2] الآغا معناها رئيس الجيوش الحربية .يراجع حمدان خوجة :المرآة، ص .128 وتعني أيضا سيد أو رئيس قسم خدمات . يراجع خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد الارناووط، دار المدار الإسلامي، ط1، 2002م، ص 333

[3] حمدان خوجة :المصدر السابق، ص 128

[4] المصدر نفسه، ص 174

المبحث الثاني: الأوضاع في الجزائر قبيل تولية الداي حسين: 1800-1818 .

إن فترة الحكم العثماني بالجزائر التي استمرت ما يزيد عن ثلاثة قرون، كانت ذات آثار بعيدة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن هذه الأوضاع كانت تتأثر بطبيعة الحكم وكذا بالشخصيات التركية الحاكمة آنذاك، فتميزت هذه الأوضاع بالنشاط والازدهار في بعض الأحيان والركود والانحطاط أحيانا أخرى.

لذلك رأيت قبل تناولي بالدراسة لشخصية الداي حسين وسير الأحداث بالجزائر خلال ولايته موضوع البحث أن أسلط الضوء على إيالة الجزائر خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بشكل عام منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى غاية اعتلاء حسين باشا منصب الداي، ذلك أن معالم تلك الشخصية وكذا أوضاع الجزائر في ظل حكم هذا الداي لا يمكن أن تتضح دون أن نكون صورة حقيقية على وضع الإيالة الداخلي مع التعرض للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، باعتبارها تمهيدا ومدخلا ضروريا لهذه الدراسة، والسؤال الذي يطرح كيف كانت أوضاع الإيالة قبيل تولية الداي حسين؟ وهل كان لهذه الأوضاع تأثير على مستقبل الجزائر؟

1- الأوضاع السياسية :

للإلمام بالجوانب السياسية لابد من دراسة نظام الحكم والجهاز الإداري .

لقد اختلف المؤرخون حول تحديد طبيعة نظام الحكم العثماني للإيالة الجزائرية، فهناك من يرى أن الجزائر كانت جمهورية عسكرية والبعض الآخر أنها كانت مملكة والواقع أن نظام الحكم لم يكن جمهوريا ولا ملكيا، إنما كان نظام من نوع خاص أهم صفاته أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية[1]، كون الداي[2] يلجأ إلى العلماء لحل المشاكل العويصة ولا يستطيع

[1] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 127.

[2] الداي باللغة التركية العم ويشار إليه بألقاب أخرى مثل الباشا، السلطان، الأمير يراجع لطرش حنان :السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر الحكم العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر،2017م، ص 62 .

مخالفتهم، أما الصبغة العسكرية فتتمثل في الديوان الذي كان يعين الداي أو يعزله، لذلك فإنه نظاما جماعيا شوريا في القمة[1] وفرديا مطلقا في القاعدة[2]، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تتمتع بكيان مستقل معترف به دوليا وتمارس استقلالا حقيقيا في نطاق الرابطة العثمانية التي قوامها العقيدة الإسلامية المشتركة والمصلحة المتبادلة.

أما الأجهزة الإدارية فهي الهيئة التي تشرف على تسيير أمور وشؤون الإيالة من الناحية الإدارية والسياسية والعسكرية وتتكون من الداي الذي ينتخب من قبل الإنكشارية[3]، وقد بلغ دايات الجزائر خلال الفترة ما بين 1792-1830م ثمان دايات: الداي مصطفى1798-1805م، أحمد خوجة 1805-1808م، علي خوجة 1808-1809م، الحاج محمد الخزناجي1809-1815م، عمر1815م، علي خوجة 1815-1818م، حسين 1818-1830م.[4]

يساعده الداي في تنفيذ أوامره مجموعة من الموظفين السامين هم كالآتي:

- الخزناجي وهو مسؤول المالية يساعده أربعة كتاب يسمى رئيسهم باشا دفتر.
- الآغا وهو رئيس الجيوش البحرية.
- وكيل الحرج وهو قائد البحرية.
- بيت المالجي وهو المكلف بالمواريث.
- خوجة الخيل وهو المكلف بمراقبة الحراس وإدارة أملاك الدولة.
- شيخ الإسلام وهو المفتي الحنفي.

---

[1] الداي وهيئة كبار الموظفين .

[2] تبدأ القاعدة في نظرنا من البايات وتشمل أعوانهم والقواد والمشايخ .

[3] الإنكشارية وتعني الجيش الجديد الذي يرجع الفضل في تأسيسه إلى ابن مؤسس الدولة العثمانية أورخان 1326-1360 ، يراجع: عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد، دار ابن حزم، د.ط، د.س، ص29 .

[4] محمد بن ميمون: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981 ، ص34

- المقطاعجي أو المكتابجي وهو كاتب الدولة.

وقد كانت قسمت البلاد في العهد العثماني إلى أربعة مقاطعات:

- □ دار السلطان وتضم مدينة الجزائر وضواحيها، وتخضع مباشرة لحكم الداي.
- □ بايلك الغرب: وعاصمته وهران.
- □ بايلك التيطري وعاصمته المدية.
- □ بايلك الشرق: وعاصمته قسنطينة. [1]

امتاز الحكم العثماني خلال هذه الفترة بظاهرة الخضوع والولاء المطلق للحكام، عدم الاستقرار الإداري، استعمال العنف لتغيير الحكام، انتشار روح العصبية، قصوة العقوبات بالإضافة إلى مرونة وتعفن الإدارة، هذا التنظيم يعكس بصدق الوضع الاجتماعي[2]، بعدها يأتي حكم آخر داي عرفته الإيالة وهو حسين باشا سنة 1818م[3].

وتعتبر كل هذه الأوضاع غير المستقرة، في الوقت الذي نجد فيه أن أوربا قد تحالفت ضد الإيالة وجعلت من أهدافها القضاء على القرصنة.[4]

2- الأوضاع الاجتماعية:

إن البنيات الاجتماعية في الجزائر لا تختلف اختلافا كبيرا من منطقة لأخرى بل إنها تكاد تكون واحدة بالنسبة لجميع السكان، سواء في الشرق أو في الغرب في الشمال أو في

---

[1] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص ص 20-21؛ وللمزيد من المعلومات ينظر إلى الملحق رقم 01 الخاص بالصور.

[2] من الثلاثين دايا الذين حكموا الجزائر بين 1683 و1818م لم يمت منهم موتا طبيعيا سوى ستة عشر والباقي ماتوا مقتولين، يراجع جون. ب. وولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830م، تر: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص389 .

[3] عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري: رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة " لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال"، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1983م، ص17 .

[4] هي الصفة التي كان الغربيون يطلقونها على الجهاد البحري الذي كان يقوم به سكان شمال إفريقيا ضد القراصنة من الأوروبيين وغيرهم، يراجع حمدان خوجة : المصدر السابق، ص 117 .

الجنوب، فإن القانون أو الأسرة هي الخلية الحية التي تساهم في تكوين الجماعات، أما عدد السكان فهناك اختلاف كبير حوله لأن السلطات لم تكن تهتم بعمليات الإحصاء ومنهم من يذكر حوالي 03 ملايين نسمة، وهو رقم معقول بالنسبة للفترة الأخيرة من العهد العثماني، أي بعد أن تعرضت البلاد لكثير من الأوبئة والكوارث الطبيعية مثل: المجاعات الجراد والفياضانات...[1]

وأغلبية الجزائريين مسلمون على المذهب المالكي، والإسلام بالنسبة إليهم أهم مصدر يأخذون منه تشريعاتهم ويبنون عليه علاقاتهم الاجتماعية[2]، أما الأتراك فكانوا على المذهب الحنفي.

أما التعليم فقد كان منتشرا في كامل أنحاء القطر، وأغلبية الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة، ومن أهم المراكز الثقافية في البلاد قسنطينة[3] وتلمسان.

وحسب " يوهان كارل " فقد كان الأتراك أثناء الحكم التركي بشمال إفريقيا يتزوجون بكثرة من العربيات، فنشأت عن ذلك طائفة الكراغلة.[4]

ومن المعلوم أن صحة السكان لها تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وأن الشعب الذي سلم من الأوبئة والعاهات يستطيع أن يأمن الجوع ويطرد الفاقة

---

[1] سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص ص 40-41.

[2] وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق عبد القادر زبادية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص107 .

[3] تسمى قسطنطينة باللسان التركي ويسميها العربي قسمطينة: يراجع فندلين شلوصر: قسنطينة أيام أحمد باي 1832م-1837م، وزارة الثقافة الجزائرية ، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، ترجمة وتقديم: أبو العيد دودو، د.ط، 2007م، ص73.

[4] يوهان كارل بيرنت: الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1418هـ-1997م، ص 51 .

والفقر على مدى الأيام، ولقد ظلت الأوبئة تجتاح البلاد طيلة الربع الأول من القرن التاسع عشر، وأن آخر مرة تعرضت فيها الجزائر للطاعون هي سنة 1816م الذي دام 06 سنوات.[1]

3- الأوضاع الاقتصادية:

في دراسة الجانب الاقتصادي للجزائر في أواخر التواجد العثماني بالجزائر نجدها أنه كانت بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى، مناخها، جميل، وأراضيها طيبة توجد بها مراعي شاسعة، وسهول فسيحة، تكثر فيها منتجات متنوعة وملكيات الأراضي على أنواع: ملكية خاصة ملكية مشاعة، ملكية الأحباس، وأملاك الدولة، بالإضافة إلى الثروة الفلاحية نجد الثروة الحيوانية التي كانت على جانب كبير من الأهمية والانتشار عبر أرجاء القطر الجزائري.[2]

أما المجال الصناعي فنجد الصناعة التقليدية التي كان يقوم بها أصحاب الحرف حيث ينظمون في هيئات يشرف على كل واحدة أمين يتولى تنسيق الأعمال ويسأل أمام السلطات، وكانت هناك مناجم ومطاحن...الخ.

ويمكن تلخيص أهم النشاطات التي تساهم في الجانب الاقتصادي في النقاط التالية:

- الحرف والصناعات.
- المحاصيل والسلع.
- الأسواق والجمارك والمبادلات التجارية للدولة والمؤسسات والأفراد.
- الخزينة والعملة والأسعار.
- القرصنة والإتاوات وقضية الأسرى وشؤون البحرية.
- أمانات وودائع وأملاك بيت المال ومؤسسة الأوقاف.
- شؤون الأوقاف (الحبوس) وسبل الخيرات مع باقي المؤسسات الدينية.

---

[1] الصالح فركوس: الحاج احمد باي قسنطينة 1826-1850، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993 ، ص 14 .

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص ص 45-46 .

- ترضيات الشيوخ والمرابطين ومخصصات الحرمين الشرفين وهدايا استانبول[1].
- وضعية الملكية العقارية في الريف والمدينة[2].

وأخيرا نستفسر هل أوضاع الإيالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تساعدها على الوقوف على أرضية صلبة حتى تتمكن من مواكبة التطورات الدولية؟ ومواجهة كل خطر أجنبي.

تعتبر المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر بداية التراجع الريادي في عصر تضارب المصالح بين الدول الأوروبية، وهو ما تجلى في مؤتمر فيينا1815، وحملة اللورد اكسموث[3]سنة 1816 وما خلفته من خسائر دليل على وضعية الإيالة التي كانت تسير نحو الانحطاط والانحدار بعد أن أصبح الدايات يعملون على خدمة مصالحهم الشخصية غير مبالين بما قد تنجر عنه هذه التصرفات، وهذا ربما الشيء الذي جعل الشعب الجزائري يُكِنُ عداء لطبقة الأتراك الذي يترتب عنه عدم الخضوع والانصياع للأوامر، وما قدمه الداي حسين بعد توليه الحكم لم يسمح للبلاد من استرجاع مكانتها المعهودة من قبل، لأن عوامل كثيرة داخلية وخارجية فرضت نفسها وهيأت البلاد إلى الغزو الأجنبي.

---

[1] استانبول: اسم لمدينة القسطنطينية، ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1977م، ص212

[2] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،2000 ، ص 388

[3] اكسموث هو اسم الأميرال الإنجليزي الذي قاد الحملة وقد تمت هذه الحملة على مرحلتين: المرحلة الأولى في شهر أفريل1816، المرحلة الثانية في 27 أوت 1816، يراجع : الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص 121–125، وللمزيد حول حملة اكسموث يراجع: وليام شالر: مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ص 389 ؛ وليام سبينسر: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة وتعليق عبد القادر زيادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م، ص-ص159–162.

المبحث الثالث: نماذج من الإصلاحات قبل 1818م.

1-علي خوجة وظروف تعيينه في منصب الداي:

1-1-ترجمته:

ينتمي علي خوجة حسب إحدى وثائق خط همايون إلى منطقة مكري Mekai المعروفة الآن باسم فتحية Fathiye الواقعة جنوب شرق أزمير، والمنطقة نفسها أي مكري[1] وردت في إحدى دفاتر الإنكشارية[2]، في حين ذكر العربي الزبيري محقق ومترجم كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة انتماء علي خوجة إلى مدينة بورصة[3]، أما الباحث منور مروش فقد ذكر أنه ليس تركيا بل أن أصوله تعود إلى منطقة جورجيا في القوقاز[4]. رغم أننا لا نتوفر على معلومات عن زمن وأسباب قدومه إلى الجزائر إلا أنه يبدو واضحا أن مهامه بدأت كجندي إنكشاري مثل بقية رفقائه ثم ارتقى في الرتب العسكرية والمناصب في الجزائر، حيث انتسب إلى الأوجاق رقم 177 وسكن أثناءها بغرفة تسمى سباهي بثكنة علي باشا المعرفة أيضا بثكنة الخراطين.[5]

---

[1] دفتر المواجبات يكيجريان جزائر غرب مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية رقم 1974، وو190ظ، و 195ظ، وأيضا مخطوط رقم 1985، 186و، 187ظ و 188ظ. نقلا عن محرز أمين، أوجاق الانكشارية بإيالة الجزائر في عهد الدايات (1671-1830)، دوره وتنظيمه من خلال الوثائق العثمانية: دفاتر المواجبات أطروحة دكتوراه العلوم غير منشورة التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2019-2020، ص 293.

[2] دفاتر الانكشارية هي عبارة عن سجلات كبيرة الحجم يبلغ عددها أربع وثلاثين دفتراً مكتوبة باللغة العثمانية، وتشمل الفترة من 1100هـ / 1689 إلى 1246هـ /1830م. تتضمن معلومات هامة عن رتب ورواتب الانكشارية ومناطقهم الأصلية والأوجاقات التي ينتمون إليها ومعلومات أخرى عن الثكنات وغيرها.

[3] خوجة حمدان: المصدر السابق، ص 115.

[4] مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة الأسعار والمداخيل، ، دار القصبة للنشر، (دط)، ج1، الجزائر، 2009م، ص 264.

[5] محرز أمين: مرجع سابق، ص 293.

يُعد علي خوجة واحدا من خوجات الترك[1]، وهنا يذكر وليام شالر أن لقب الخوجة أطلق عليه من قبل الأتراك دون أن يمارس مهنة الكاتب وعرفه أيضا بأنه كان "رجلاً كثير العلم واسع الإطلاع ورجح أنه كان أكبر عالم متطلع في الجزائر في زمانه"، ووصفه أيضا أنه "في مناسبات الأعياد والحفلات الرسمية كان يستقبل القناصل وبمجرد وصولهم إلى قاعة لاستقبال يجدونه يرتدي أفخم الأزياء محاطاً بالحرس وبيده كتاب عندئذ يتظاهر بأن القنصل قطع عليه التأمل والقراءة فيلقي بالكتاب جانبا في عجلة".[2]

وقد وصفه الداي حسين (1818- 1830) في رسالة وجهها إلى السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839) رفقة القبطان علي رئيس سنة 1232هـ/1818م بالمجنون إذ نقرأ في بدايتها " إنها القائمة التي وردت هذه المرة من طرف الداي حسين الذي نصب دايا على أوجاق جزائر الغرب خلفا لعلي باشا المهبول المتوفى بمرض الطاعون، وتكرر استعمال هذه العبارة عدة مرات في النص، والأمر ذاته أورده حمدان بن عثمان خوجة أثناء حديثه عن حركة التمرد والعصيان ضد عمر باشا (1815-1817) حيث ذكر بأنه "رجل مجهول ومعتوه".[3]

يبدو أن هذه الصفة أطلقت عليه بسبب سياسته وموقفه اتجاه الجند مثلما سنوضحه في العناصر الموالية.

[1] الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص 131.

[2] شالر وليام : المصدر السابق، ص 175.

[3] خوجة حمدان: المصدر السابق، ص 115

1-2-ظروف تعيينه:

عُرف علي خوجة بتمرده على السلطة حيث قاد سنة 1808م حركة تمرد ضد داي سابق[1]، ونستنتج من خلال تسلسل حكم الدايات أن المقصود هو الداي أحمد باشا الذي تولي منصب الداي في شهر جمادى الثانية 1220هـ / سبتمبر 1805م وكانت نهايته على يد العسكر في 15 رمضان 1223هـ/ أكتوبر 1808م[2]، تزعم علي خوجة في 26 شهر شوال من سنة 1232هـ/8 سبتمبر 1817 تمرد أخر انطلق من ثكنة الخراطين ضد الداي عمر باشا (1815-1817)، ولما علم هذا الأخير بالتمرد أرسل شاوشاً إلى الثكنة لينهاهم عن ذلك غير أنهم أصروا على تنفيذ الأمر ، ثم قرر قتالهم غير أنه تراجع عن أمره بعدما رأى عدم رغبة وزرائه في مقاومة المتمردين فوضع خنجره وأستقبل القبلة وأمر حراسه بخنقه.[3]

في حين تذكر وثيقة مرسلة من الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني أن أتباع علي خوجة هم من نفذوا عملية اغتيال الداي عمر باشا وليس حراس هذا الأخير، حيث ورد فيها" أنه حصل أن أمرد شخص مهبول يدعى بـ (مكريلي) علي على السلطة والحكم مع بعض أتباعه الخونة المفسدين في 26 من شهر شوال الشريف من سنة 1232هـ وهاجم مع جماعته على الغفلة قصر الباشا ثم اقتحموا القصر وقتلوا عمر باشا ونُصب علي المهبول الذي هو رئيس العصابة المتمردة".

عرفت الجزائر تأزما في أوضاعها الداخلية قبيل تعيين الداي علي خوجة خاصة بعد الحملة الانجليزية بقيادة اللورد اكسموث (Lord Exmouth) في 27 أوت 1816م حيث

---

[1] روسو البارون ألفونصو : الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، 1992، ط1. نقلها عن الفرنسية ونقعها ودققها وضبطها بأمهات المصادر التونسية وقدم لها بدراسة نقدية، عبد الكريم الوافي بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ص ص 329 330.

[2] الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص ص 95-101

[3] المصدر نفسه، ص131.

ألحقت خسائر معتبرة في القدرات الدفاعية للجزائر فأحرقت السفن المتواجدة بالميناء، وخربت القلاع والمنازل، وقُتل حوالي خمسمائة تركي وأكثر من ثمانمائة وثلاثة وثمانون قتيلاً من المدنيين إضافة إلى العديد من المصابين.[1]

قدمت وثيقة أخرى مرسلة من الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني وصفا هاماً للوضع في الجزائر عشية تعيين علي خوجة فقد ورد فيها أن عمر باشا لم يكن مهتما بتسيير وإدارة أمور الأوجاق وتوفير الوسائل اللازمة للجهاد، بل كان يتبع هوى نفسه ويتصرف في الأموال المخصصة للمجاهدين وأموال الخزينة بصرفها في غير محلها إضافة إلى هذا فإن ما حصل من الهزائم والمصائب أثناء الحملة الإنجليزية على الجزائر في شهر شوال من سنة لم تسبقها خسارة منذ ارتباط الجزائر بالباب العالي وهي كلها ترجع لسوء تدبيره وتقصيره في تسيير أمور الأوجاق، نتيجة لهذا الوضع اجتمع العلماء والصلحاء وأغنياء المدينة وفقرائها وأجمعوا على عزل عمر باشا من منصبه، والأمر ذاته يذكره عنه حمدان بن عثمان خوجة حيث يصفه في مذكراته أنه كان سفاحا ويعتبر توقيعه لمعاهدة مع انجلترا بعد حملة اللورد اكسموث (Lourd Exmouth) عام 1816م من الأمور التي عجلت بسقوطه ونهاية حكمه.[2]

تولى علي خوجة الحكم في 26 شوال من عام 1232هـ / سبتمبر 1817م إلى غاية 23 ربيع الثاني 1233هـ / 1 مارس 1818م[3]، وبعد انتخابه دايا أرسل الحاج حافظ إلى استانبول لتقديم الولاء للسلطان محمود الثاني وطلب إرسال المجندين إلى الجزائر فصدر بذلك فرمانا يقضي بإرسال السفن والمعدات والأسلحة إلى الإيالة.[4]

---

[1] Grammont Henri Delmas: 2002, Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Présentation de LemonouarMerouche, Paris, Ed Bouchene, p295.

[2] خوجة حمدان: المصدر السابق، ص 114.

[3] الزهار أحمد الشريف : المصدر السابق، ص ص 131، 141.

[4] التر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، 1409هـ / 1979،ط1. ترجمة: محمود علي عامر ، دار النهضة العربية بيروت للطباعة و والنشر، ص 613.

وردت عدة مراسلات بين الجزائر والباب العالي عن وصف الداي علي خوجة وفترة حكمه التي استمرت ستة أشهر فقد جاء في إحداها أنه كان قاسيا إلى أقصى . في حكمه لدرجة أن أهالي الجزائر والمجاهدين والغزاة عانوا من ظلمه أشد المعاناة حتى وصلوا لدرجة الانفجار بعد صبر طويل، لذا فإنهم التجئوا إلى الله القدير رافعين شكواهم منه إليه واستجاب الله لدعائهم حين أخذه أخذ عزيز مقتدر حيث توفي بمرض الطاعون الذي كان منتشراً في البلد، ويرى شالر بأن الإنكشارية سرعان ما أدركوا أنهم عينوا في الحكم رجلاً مستبد طاغية أناني ذا نزوات وسفاكاً للدماء.[1]

2-السياسة الداخلية للداي علي خوجة:

أولى الداي علي خوجة اهتماماً خاصاً بالداخل حيث اتبع سياسة مغايرة تختلف اختلافا جذريا عن سياسة من سبقه من الدايات ، فقام بثورة عامة حاولت تغيير نظم وتقاليد حكم إيالة الجزائر منذ تأسيسها عام 1520

2-1-تغيير مقر الإقامة:

أيقن الداي علي خوجة منذ تعيينه دايا أن الجيش سيثور عليه مثلما فعل مع سابقيه من الدايات، فكانت أولى أعماله تغيير مقر إقامته من الجنينة بالمنطقة السفلى إلى القصبة بالمنطقة العليا[2] حتى يصبح في مأمن من تمردات الجيش[1]، أما عن كيفية الانتقال فيذكر

[1] شالر وليام: المصدر السابق، ص175.

[2] تميزت المنطقة السفلى لمدينة الجزائر بكونها المركز الحيوي للمدينة حيث تجمعت بها كل الأجهزة السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وهي بذلك لا تختلف عن باقي المدن العربية الكبرى مثل فاس، تونس ،دمشق القاهرة وحلب غير أن الجزائر انفردت إلى غاية 1817م بخاصية تجمع كل الأجهزة في المنطقة السفلى عكس مدينة حلب ودمشق وحتى القاهرة أين كان الجهاز العسكري والسياسي متمركزين بالقلعة الواقعة خارج المدينة. أنظر:

-Raymond André, (1981). « Le centre d'Alger en 1830 ».Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°31, pp 73-74.

الزهار أن علي خوجة ذهب إلى القصبة ولما عاد إلى الجنينة أمر الباش طبجي (رئيس المدفعين) بتحصين القصبة بالمدافع والبارود، وفي ليلة الجمعة أرسل لشيخ البلد وأمره بأن يأمر أهل الصنائع البلدية بأداء صلاة المغرب في جامع السيدة وعدم الخروج منه حتى يسمح لهم بذلك، كما أمر بغلق أبواب الثكنات بعد صلاة المغرب وجهز 400 بغل لاستعمالها في نقل محتويات دار الإمارة من ذهب وفضة ومال وسلاح وغيرها مستعينا في ذلك بالأهالي والكراغلة، تم الانتقال إلى القصبة ليلاً وحمل كل واحداً شمعة للإضاءة وما يستطيعون حمله من مال وأثاث ونزع السنجاق أي العلم من فوق قصر الجنينة وأغلق أبوابها، وفي صباح اليوم الموالي علق السنجاق على باب القصبة وأطلق خمسة مدافع من أمامها[2].

بعد أن استقر الوضع زاد من تحصين القصبة وجهز نحو ثلاثمائة من البغال لنقل المال المتبقي بالخزنة القديمة ودامت العملية ستة وثلاثين ليلة[3]، لتصبح القصبة بعد ذلك المقر الجديد للحكام بعد أن كانت منطقة مخصصة للأهالي، وبذلك تم الفصل بين الفضاء السياسي والفضاء الاقتصادي والتمهيد لتشكيل حكم أسري على غرار ما كان حاصلا في تونس وطرابلس الغرب.

[1] كان الجيش الإنكشاري وراء اغتيال العديد من الحكام وقد أورد الشريف الزهار عدة عبارات دالة على ذلك منها استقدمه العسكر لدار الإمارة... ذهبوا إلى القشلة وأتوا بي... وبعد ما ثار العسكر وقتلوه.. بايعوه أميرًا وأجلسوه على سرير الملك... أنظر الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص ص 95، 103، 111– 117.

[2] الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص ص132– 134.

[3] المصدر نفسه، ص136

2-2-استبدال الموظفين:

اتخذ الداي علي خوجة مباشرة بعد تعيينه في منصب الداي قرارات صارمة مست الموظفين السامين، فنفى بعضهم وقتل البعض الأخر وعين آخرين مكانهم منهم الخزناجي الذي نفاه إلى تلمسان ونفى خوجة الخيل إلى مستغانم أما الأغا فأمر الخليفة بخنقه، بعد هذه القرارات أولى منصب الخزناجي لرجلاً مسنا وتولى مامش القوراجي التركي الأصل منصب الأغا، كما عين تركيا أخر كان يشتغل بصناعة نسيج الكتان في منصب وكيل الحرج ومن نفس النسب عين بيت المالجي، وضاعف عدد نواب وكيل الحرج من اثنين إلى أربعة نواب[1]، أما حسين خوجة فكان وضعه خاصا إذ يُعد من الناجين القلائل من أنصار وأتباع وأخصاء الداي عمر باشا حيث أسند إليه مهمة الجباية والكتابة للأوجاق المعمورة ليتم ترقيته في عهد الداي علي خوجة لمنصب خوجة الخيل حيث ذكر أنه أزيح من منصبه وأجبر أن يكون خواجة الخيل في عهد علي باشا المهبول الذي توفاه الله بمرض الطاعون، ليصبح بعد ذلك أخر دايات الجزائر (1818-1830).[2]

استعان الداي علي خوجة أيضا بـ يحيى بن السيد مصطفى الذي كان يشغل خزندار اللداي عمر باشا، ورغم ذلك عينه في نهاية سنة 1817م قائداً على بني جعد مكافئة له على التصدي للمعركة التي قادها ضد محلة الشرق عندما كانت تتأهب للتمرد مع عة من القبائل الأخرى الثائرة[3]، إن هذه الاختيارات تبين بعد نظر الداي علي خوجة ورغبته في تقوية السلطة بالاعتماد على عناصر لها مقدرة وكفاءة ودراية بأحوال البلاد مع وفائها وعدم

---

[1] المصدر نفسه، ص 132

[2] علق حمدان خوجة على تصرف الداي مع وزرائه بأن حسين خوجة يعتبر من بين الشخصيات التي كانت تحيط بالداي علي خوجة وهو الوحيد الذي كان نزيها وذو أخلاق فاضلة أما البقية فلم يكونوا سوى مغامرين، خوجة حمدان: المصدر السابق، ص ص 115 116.

[3] Nil Robin Joseph: (1874). « Note sur Yahia Agha ». Revue Africaine », N°18, pp 60-61.

تمردها على السلطة، كما نلاحظ أنه لم يقصي العنصر التركي إقصاء كلياً فكل المناصب السامية أولاها للأتراك.

سلك الداي علي خوجة نفس التصرف مع البايات حيث أمر باي الغرب علي قارة باغلي بإحضار الدنوش ولما وصل إلى موضع أبي خرشفة أسفل مليانة أرسل من يقتله وصادر منزله وسجن أولاده ثم ولى مكانه حسن باي[1]، ونفس المصير تلقاه جعفر باي الشرق وعيّن أحمد باي المملوك مكانه على قسنطينة وأسفر هذا الوضع عن مصادرة الكثير من أملاك الأهالي ونهب الخزينة ونقل محتوياتها إلى دار السلطان ومنذ تلك الحادثة لم تعمر كسابق عهدها[2]، عموما فإن عمليات القتل أو النفي كانت تتبعها دائماً مصادرات الأملاك لصالح السلطة الجديدة وهي ميزة اشترك فيها الداي علي خوجة مع باقي الدايات أخرهم الداي حسين الذي عزل جميع الموظفين السامين التابعين للداي علي خوجة وولى آخرين مكانهم.

2-3-محاولة إصلاح الجيش:

كانت سياسة الداي علي خوجة جد صارمة اتجاه الجند فبمجرد وصوله إلى الحكم أتى بمأتين من العسكر يحرسونه ليلاً ونهاراً[3]، وأمر بقطع رؤوس عشرة ضباط من ثكنة الخراطين بعد ثبوت تورطهم في تدبير محاولة اغتياله وقد تمت العملية علناً عند باب القصبة[4]، ولم يسبق لأي داي معاقبة الانكشارية بهذه الطريقة لأن معاقبة الانكشاري من

[1] المزاري الأغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، 1990م، ط1. تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، ج1، بيروت لبنان، دار الغرب الإسلامي، ص ص 346-374.

[2] الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص ص 136 138.

[3] الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص132.

[4] المصدر نفسه، ص 136

صلاحيات الأغا فقط يتولى بموجبه معاقبة الأتراك والانكشارية الذين يخلون بالنظام سراً في مقر إقامته بدار سركاجي سواء بالضرب أو القتل أو النفي.[1]

تمهيداً للاستغناء عن خدمات الجيش الانكشاري عمل علي خوجة على تشكيل قوة محلية مكونة من ألفين من رجال زواوة كما جند 6000 كرغلي[2]، ولمراقبة الجند وضع بينهم جواسيس ينقلون له الأخبار وعن طريقهم اكتشف نوايا جنود محلة الشرق للانقلاب عليه، فبمجرد وصولهم إلى عين الربط[3] أو منزل المحلة وجدوا المدينة محمية بـ 6000 كرغلي مسلحين تسليحا جيداً إضافة إلى القبائل والأتراك الموالين له وكانت هذه الفرق بقيادة يحيى بن مصطفى[4]، فضربهم بالمدافع من رأس تافورة وقتل أغلبهم، كما أعلن أنه سيكافئ كل من يأتيه برأس تركي أو زيتوني من عناصر المحلة فبعضهم قتل من طرف الأهالي، أما الأحياء منهم فقد تم نقلهم إلى القصر فقتل بعضهم بنفسه في حين أطلق سراح شاوش المحلة الذي أرادوا تعيينه جبرا ا مكانه وسمح) له بالعودة إلى بر الترك.[5]

تعد هذه الإجراءات تنفيذاً صريحاً لقانون عهد الأمان[6] المتضمن عدة بنود منها أنه "في حالة تمرد أحد أفراد المحلة وقيامه بالتحريض على العصيان يمنع دخوله مدينة

---

[1] Shaw Thomas: L'Algérie un siècle avant l'occupation française au XVIII-ème siècle, 1968, Paris, Ed Carthage, p 90.

-Venture de Paradis Jean Michal: Tunis et Alger au XVIII siècle, 1983, Mémoires et observations rassemblées et présentées par Joseph Cuoq, Paris, Ed Sindbad, p 175.

[2] Mercier Emest: Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830), 1868, T 3. Paris, Ed Emest Leroux Éditeur, p 499. -Gaid Mouloud: L'Algérie Sous les turcs, 1991, 2 Ed, Ed Mimouni, Alger, p178.

[3] الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص ص136-137.

[4] Mercier: Op.cit, p. 500.

[5] الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص 137.

[6] صدر قانون عهد الأمان لأول مرة سنة 1656م في عهد الباشا إبراهيم (1656 1659)، غير أن تأزم الوضع وقيام ثورة الأغوات وتولي الجيش السلطة حال دون تطبيق بنوده ليتم تجديده عام 1748م في عهد الداي محمد بن بكير سنة 1748م عن بنوده أنظر:

الجزائر. أما إذا كان العصيان من كل أفراد المحلة فيمنعون كلهم من دخول مدينة الجزائر ونعتبر أن المحلة قد ضاعت، وفي حالة ظهور أحدهم في الجزائر بعد مدة فإنه يعاقب بالفلقة حتى الموت وهذا القرار تم تدوينه في السجل". كما نص بنداً أخر على وجوب التحري قبل إصدار الأحكام تفادياً للظلم[1]، وقد طبق الداي علي خوجة كلا البندين في تعامله ، مع عناصر المحلة المتمردة ومع شاوشها الذي أولوه جبراً وبذلك يرجع إلى الداي علي خوجة تطبيق بنود عهد الأمان الذي يعتبر دستوراً لتنظيم الجند لما تضمنه من قرارات انضباطية صارمة تخص المهام وتوزيعها والعقوبات المفروضة على مخالفيها.

نتج عن هذه التصفية القضاء على 1200 يولداش[2] و 150 ضابطاً برتبة بلكباشي وزج بالبعض الآخر في السجن. وفي 2 ديسمبر أعطى الأمان لمن تبقى منهم ففضل الكثير منهم العودة إلى المشرق[3]، وفر البعض الأخر إلى إيالة تونس حيث وصلوها 26 سبتمبر 1817م[4]، كان لهذه الحادثة تأثيراً واضحاً وكبيراً في تناقص عدد المجندين الذين كانوا في الجزائر وعزوف شبان منطقة الأناضول وضواحيها عن القدوم أيضا. منه يمكن اعتبارها نقطة تحول هامة وبداية النهاية للجيش الانكشاري بالجزائر حيث أبرزت رغبة الداي علي خوجة في إعطاء ميزة مغايرة للسلطة ممثلة في الرغبة في الاندماج مع الأهالي وإشراكهم في الحكم والجيش وكسب ثقة الكراغلة لاستخدامهم ضد العثمانيين.

-Devoulx Albert, (1860). «< AHD AMAN ou règlement politique et militaire », Texte turc traduit en arabe par Mohammed ben Moustafa, et reproduit en français par M. Devoulx fils..., Revue Africaine, N° 4, pp 211-219.

[1] Ibid, pp 215-216.

[2] يبدو أن هذا الرقم مبالغ فيه إذا ما تم مقارنته بالعدد الإجمالي للجيش من بداية القرن التاسع عشر إلى الاحتلال الفرنسي سنة 1830م ، وإذا ما قرن بالمعطيات الموجودة في دفاتر المخلفات لتلك الفترة.

[3] Mercier: Op.cit, p. 500. Grammont: Op.cit, p297.

[4] روسو البارون ألفونصو : الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، ط1، نقلها عن الفرنسية ونقعها ودققها وضبطها بأمهات المصادر التونسية وقدم لها بدراسة نقدية، عبد الكريم الوافي بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1992م، ص 330

من المهم الإشارة هنا إلى تسجيل اختلاف أراء المؤرخين عن هذه السياسة وأثارها على الحكم العثماني في الجزائر فقد ذكر حمدان خوجة أنه لولا" وفاة الداي علي خوجة بالطاعون لتسبب في خراب الإيالة ما في ذلك شك"[1]، ومنه يتبين أن حمدان خوجة اتخذ موقفاً معارضاً للإصلاحات رغم انتمائه لفئة الكراغلة التي أراد الداي علي خوجة تقريبها منه وإشراكها في تكوين الجيش وحكم الإيالة. أما الحاج أحمد الشريف الزهار الذي كان معاصراً هو الأخر للفترة فلم يذكر رأيه بشكل صريح غير أنه يفهم مما أورده من معلومات إبرازه أهمية الدور والقرارات التي اتخذها الداي علي خوجة والتزامه بأحكام الشرع ورغبته في توطيد وتحسين العلاقة مع إيالة تونس فبادر للصلح معها رغم أنه كان في وضع الغالب وليس المغلوب[2]، أما مبارك الميلي فرأى أن هذا التحول جاء متأخرا عن أوانه لذلك لم تظهر نتائجه الاجتماعية والاقتصادية.[3]

بالتوقف عند الفترة التي تمت فيها هذه الإصلاحات، يتبين أن الداي علي خوجة كان على دراية بأن حركة تمردات الجيش كانت شاملة ومست المركز وولاياته على حد السواء مما استدعى بداية محاولات جدية إلى تنظيم الجيش على الطرق الأوروبية لمواجهة التحديات المفروضة آنذاك.[4]

---

[1] خوجة حمدان: المصدر السابق، ص 115

[2] الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص ص 136 139

[3] مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ،1964 الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، ج3، ص 265

[4]تعود البدايات الأولى لفساد الأوجاق في الدولة العثمانية إلى أواخر القرن السادس عشر خاصة منذ عهد السلطان مراد الثالث ليزداد التمرد والعصيان في القرون الموالية مما أستدعى إحداث إصلاحات في النظام العسكر ي كانت بداياتها في عهد سليم الثالث (18081789 حين قرر تشكيل جيش جديد بإتباع الأنظمة العسكرية الحديثة مستعيناً بالخبرات الأوروبية ومعظم الجنود في هذا النظام كانوا من شبان الأناضول. بعد أن بدأت نتائج هذا النظام تظهر على المجندين أراد الاستعانة بأفراد الانكشارية فأرسل إليهم مرسوماً بذلك غير أنهم رفضوه لتبدأ حركة عصيان واسعة ضد النظام الجديد تجسدت في عصيان أدرنة وعصيان الجاويش قباجي مصطفى في عام 1807م وعصيان جنود اللاظ المكلفين بحراسة المضيق عام 1808م، وأمام تطور واشتداد حركة العصيان قام السلطان سليم الثالث بإلغاء النظام الجديد غير أن اهتمام

قام محمد شاوش[1] ورفيقه أحمد خواجة بعد عودتهما إلى الدولة العثمانية برفقة بعض الجنود المهجرين بتقديم وصفاً دقيقاً عن الداي علي خوجة باعتبارهما شهوداً عيان واكبوا أحداثا مهمة في تلك الفترة ونجو بصعوبة من القتل. ومن جملة ما ذكره أن الداي علي خوجة ارتكب أخطاء جسيمة في سبيل الوصول إلى مقام الإمارة وإحراز الداي- فقد فرق الأتراك المقيمينفي الجزائر بحيث لم يبقى منهم إلا مقدار مأتي شخص من المنبوذين، وحل مجلس العقد والحل.

2-4- محاولة إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية والاجتماعية:

لم يكن الجانب الاقتصادي أحسن حالاً من الجانب السياسي والعسكري خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حيث تواتر انتشار الأوبئة وما صاحبها من مجاعات وندرة السلع وغلائها، ففي سنة 1794م انتشر غزو الجراد الذي صاحبه القحط وتكرر عام 1805م إذ تزامن مع ثورات محلية بالشرق والغرب. كما انتشرت عدة الأوبئة أخطرها وباء الطاعون الذي دام عشر سنوات من 1787 إلى 1797م وأودى بحياة خُمس السكان، ليعود إلى الظهور عام 1816م واستمر إلى غاية 1822م ، وهو أخر وأخطر

سلاطين آل عثمان بضرورة إحداث إصلاحات عسكرية شاملة استمر وهو ما تجسد في عهد محمود الثاني (1809-1839) الذي قضى نهائيا على الإنكشارية فيما يعرف بالواقعة الخيرية عام 1826م. وفي مصر قام محمد علي أيضا بالقضاء على باقي المماليك في مذبحة القلعة عام 1811م ثم اهتم بتأسيس جيش حديث على الطريقة الأوروبية حيث بدأت محاولته عام 1815م ، وقد نجح في ذلك رغم وجود معارضة لمشروعه. أنظر البنا سونيا محمد سعيد فرقة الانكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية، 2006 ، ط1 . القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص349- 389.

[1] هو نفسه شاوش محلة الشرق الذي ورد في مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار غير أنه لم يذكر اسمه بل اكتفى بالقول أن الداي" أمر بالقبض على الشاوش ووزرائه، ولما أتوا به إليه أوقفه أمام كرس وأمر بضرب المدافع وضرب النوبة عليه وقال له أنه علم بأنه أجبر على القبول بالتمرد، ونتيجة لذلك أعطاه الأمان بالذهاب إلى المرسى ومنها إلى بر الترك كما منحه مبلغ من المال يقدر بألف دينار. الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص 137.

وباء عرفته الجزائر في الفترة العثمانية وتكمن خطورته في انتشاره السريع في المناطق الداخلية ووصوله حتى مشارف الصحراء.[1]

كان لهذا الوضع أثاراً اقتصادية واجتماعية خطيرة جعلت حكام تلك الفترة يحاولون اتخاذ إجراءات للحد من الوضع منهم الداي عمر باشا الذي أصدر أمراً بتخفيض قيمة العملة بنحو الربع، وفي 27 شوال 1232هـ / 9/ سبتمبر 1817م قرر الداي علي خوجة الرجوع إلى معدل الصرف المعمول به في السابق أي أن السلطاني يساوي 9 ريال دراهم صغار والدورو يصرف بـ 5 ريال دراهم صغار والبوجو بـ 3 ريال دراهم صغار، وبهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للجند أصدر في 14 ذي الحجة 1232هـ/ 26 أكتوبر 1817 قراراً أخر يحدد قيمة صرف الدورو بـ 6 ريال دراهم صغار غير أن هذه المحاولة لم تدم طويلاً بسبب الواقع الاقتصادي وقتذاك[2]، الذي نتج عنه أيضا ارتفاعاً كبيراً في الأسعار وندرتها في الأسواق منها الزيت والقمح[3]. ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذها فرضه تسعيرة لمادة القمح وهدد بالقتل كل من يحاول بيعه بأعلى من سعره مما أدى إلى ندرته في الأسواق.[4]

هذا وتذكر إحدى المراسلات اضطهاده لأصحاب الأموال وأرباب التجارة للحصول على الأموال عن طريق النهب والسلب، أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فتشير نفس المراسلة إلى أنه أخذ بنات القناصل المقيمين بالجزائر وأربعين بنتاً من اليهود بطريق القوة والعنف"[5]، وعلى النقيض من ذلك، يذكر الزهار أنه سعى لتطبيق أحكام الشرع فأمر إبطال

[1] غطاس عائشة، أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات والأوبئة 1787–1830م. المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 17–18، تونس، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998م، ص ص361–367.

[2] مروش المنور: المرجع السابق، ص 59–60.

[3] المرجع نفسه، ص163

[4] Grammont: Op.cit, p 298.

[5] المصدر نفسه.

الزنا وشرب الخمر ونفي النساء المُمَساة إلى مدينة شرشال كما أمر الناس بالصلاة مع الجماعة وهدد بالعقاب كل من يترك دكانه مفتوحا بعد سماع الأذان[1].

3- سياسته الخارجية:

اتبع الداي علي خوجة سياسة خارجية خاصة لتوطيد حكمه تمثلت في تحسين علاقاته سواء مع المركز أو مع الإيالة الشرقية أو مع الدول الأوروبية وهذا حتى يتسنى له استكمال إصلاحاته ومشروعه الداخلي، فبمجرد تعينه دايا أرسل مبعوثاً للسلطان العثماني لتقديم الولاء وهو تقليد سار عليه من سبقه من الحكام والجدير أن سياسة الداي علي خوجة لم تحدث قطيعة بين المركز وإيالة الجزائر فقد قدم علي خوجة عريضة إلى الباب العالي بخصوص طلب المساعدات التي لم يكتمل إرسالها إلى الجزائر بعد إعدام الداي عمر باشا، واستجاب الباب العالي لهذا الطلب وسلمت المساعدات المتبقية لموظف كان قد أرسل من الجزائر لهذه المهمة، غير أن امتناع سفير انجلترا على منح جواز سفر أي – ورقة الأمن – للجزائريين وللسفن المتوجهة إليها مادامت السفينة السردينية محجوزة في الجزائر حال دون تحقيق ذلك، غير أن الأمور عادت إلى طبيعتها بوفاة الداي علي خوجة وتنصيب الداي حسين خلفا له حيث تعهد هذا الأخير بعدم التعدي على السفن التجارية التابعة للدول الصديقة للدولة العثمانية، وقام أيضا بإنهاء المشكل مع سردينيا بإرجاع السفينة ومحتوياتها كما وافقت للدولة العثمانية على إرسال المهمات إلى الجزائر بعد ذلك.

الملاحظ أيضا أن الباب العالي لم يعارض إرسال خلعة الإمارة للداي علي حوجة أو يصدر قرارات بإيقاف التجنيد وعدم إرسال اللوازم العسكرية إلى الجزائر، بل فضل فقط تأجيلها حتى تتضح الحقائق ويتم مرة أخرى النظر في القضية من طرف القبطان ومناقشة

[1] الزهار أحمد الشريف: المصدر السابق، ص 136.

مشكلة إرسال المهمات من عدمها ثم يعرض المشكل على السلطان العثماني لإصدار القرار النهائي بخصوص الموضوع.

يكشف التقرير أخر عن معلومات في غاية الأهمية عن وضع البحرية الجزائرية والولايات الأخرى أي تونس وطرابلس الغرب فهذه الولايات لا تملك السفن أو الغليوطات من نوع القورت بل تملك سفن صغيرة من نوع – سالوبة ، وقد استعملت في إطار توجه الأوجاقات الثلاثة لمساعدة الدولة العثمانية في حربها في البحر الأسود لكنها لم تقدم الكثير للأسطول العثماني، كما أن الأوجاقات الثلاث كانوا يطلبون من الباب العالي نظير تلك المساعدات مهمات وذخائر وأدوات وقطع كبيرة من سفن البايلك التي هم بحاجة إليها، وهذه المطالب أوقعت الدولة العثمانية في مصاريف ضخمة خاصة وأنها تعاني من ضائقة اقتصادية وفي المقابل لم تقدم خدمات للباب العالي. وبناء عليه اقترحت على الإدارة الشاهانية الاستغناء عن خدمات هذه السفن.

أما مع إيالة تونس فقد أبدى رغبته في الصلح معها حيث أرسل إليها في شهر أكتوبر من سنة 1817م وفداً مكوناً من الحاج يوسف والعالم الشيخ سيدي علي بن النيكرو والباش كاتب، وقد حظي الوفد باستقبال مميز كما تم توقيع معاهدة بين الطرفين تضمنت عدة بنود تمثلت في التعهد بأن لا يزود غزاة البحر الجزائريون أثناء مرورهم بالثغور التونسية بمركبهم بأية مؤونة إلا بعد تسديد قيمتها نقداً، ونصت أيضا على التوقف عن مصادرة المراكب التجارية التونسية، وأن يسكن وكيل الجزائر في تونس في إحدى ضواحي الإيالة وليس في العاصمة التونسية مثلما كان الأمر في السابق. ونص بنداً أخر على أن باي تونس يتعامل مباشرة مع داي الجزائر وليس مع باي قسنطينة لأن هذا الأخير مجرد أحد ضباط الجزائر، وفي حالة قيامه بمراسلة باي تونس عليه أن يخاطبه بعبارات تتناسب

ومنصبه[1]، رغم ذلك لم تظهر معالم الصلح على الواقع وظلت العلاقات بين الطرفين يسودها الفتور بسبب إصرار محمود باي تونس على العداوة.[2]

وفيما يخص العلاقات مع الدول الأوروبية فقد توترت العلاقات مع سردينيا أو صارونيا كما وردت في المراسلات – بسبب تعدي الداي علي خوجة على سفينة تابعة لهذه الدولة الأمر الذي أثار حفيظة الدول الغربية خاصة انجلترا[3]، فتقدم سفيرها المقيم في الدولة العثمانية بشكوى بخصوص هذا الاعتداء لسببين: أولهما لأن سردينيا داخلة في حلف مع انجلترا. ويتمثل السبب الثاني في تعديات قراصنة أوجاق الجزائر على بعض السفن التجارية التابعة لدول صديقة للدولة العثمانية، وكان رد هذه الأخيرة بأن أجلت إرسال ما تبقى من المهمات والإمدادات للأوجاق.

أقدم الداي علي خوجة على طرد القناصل الذين زاروه رفقة القنصل الفرنسي من أجل إنهاء مشكل الاعتداء على السفينة السردينية وحمولتها. وقد تدخل وكيل سردينيا موضحاً للداي علي خوجة بأن هذا التعامل القاسي والغليظ مع الدول الصديقة للدولة العثمانية لا يجوز ولا يُستحسن، وكان رد فعل الداي بأن طرده من مجلسه وحجز ابنته بين الحريم. بناءً على هذا قام وكيل سردينا بمراسلة ملك سردينيا لإطلاعه بالأمر وأيضا لإطلاع ملوك وأمراء الدول الغربية بما يجري في الجزائر في عهد الداي علي خوجة، وهذه الوقائع كان قد سجلها السفير الانجليزي من بجاية وترجمها ترجمانه المدعو بتران وتم إرسالها إلى الدولة العثمانية، كما ورد إلى هذه الأخيرة نسخة من الجريدة التي تصدر في مدينة فرانكفورت المهتمة بتصرفات الداي علي باشا وأحواله وكتبت عنه مقالا حتى تكون الدولة العثمانية على اطلاع بشأنه .

---

[1] روسو البارون ألفونصو: المرجع السابق، ص ص 130 131.

[2] الزهار أحمد الشرف: المصدر السابق، ص ص 138–139.

[3] شهد مطلع القرن التاسع عشر تنافس حاد بين فرنسا وانجلترا على الجزائر وانتهى بالاحتلال الفرنسي 5 جويلية 1830. لتفاصيل أخرى أنظر : زهرة زكية: التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792–1820)، ط1، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م.

تشير المراسلة ذاتها إلى أن محمد شاوش ورفيقه أحمد خواجة ذكروا أثناء عودتهم إلى الدولة العثمانية أن تصرفات الداي علي خوجة ترتب عنها غارات من طرف الدول الصديقة ضد الجزائر، كما أقدمت إنجلترا التي كانت تستغل هذه الظروف على تجهيز وتهيئة أسطول قوي بالاتفاق مع كل الدول الغربية للهجوم على الجزائر . وقد تم صياغة هذه التصاريح في شكل تقرير قدمه السيد أمين الترسانة إلى المقام الشاهاني كما تم تقديم مضمون هذا التقرير إلى اللجنة الاستشارية وبعد دراسته ومقارنة مضمونه وجدت اللجنة تطابق في محتواه الأمر الذي جعلها ترجح أن تصرفات الداي علي خوجة كانت سبباً في وقوف الدول الغربية موقف معادي من الجزائر، والحقيقة أن الدول الأوروبية بقيادة انجلترا كانت قد اتفقت قبل وصول علي خوجة إلى الحكم على الضغط على الدولة العثمانية ومنعها من إرسال المتطوعين إلى الجزائر، كما دعت إلى ضرورة التكتل الأوروبي لمواجهة قراصنة شمال إفريقيا والجزائر بوجه خاص، وبرزت هذه الرغبة في مذكرة حررها"سدناي سميث" (Sidney Smith) بلندن في 31 أوت عام 1814م وتمت مناقشتها في مؤتمر فينا عام 1815م.[1]

[1] تابليت علي: مذكرة سدني سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 07، جامعة الجزائر 2– الجزائر، 1994م، ص167.

الفصل الثاني: أبرز الإصلاحات في عهد الداي حسين.

- ✓المبحث الأول: الإصلاحات الإدارية والسياسية.
- ✓المبحث الثاني: الاصلاحات العسكرية.
- ✓المبحث الثالث: الاصلاحات الاقتصادية والثقافية.

تمهيد:

بتولي الداي حسين حكم الجزائر في مارس1818م، وجد البلاد تعيش حالة من الفوضى والمشاكل العميقة في جميع المجالات، وهي أوضاع ورثها عن سابقيه من الحكام، سعى جاهدا إلى إحداث تغيير وإصلاح ما يمكن إصلاحه عبر تبني سياسات مختلفة، بهدف تجاوز تلك الأزمة وإعادة الاستقرار، وخلال فترة حكمه ركز جهوده على تنظيم شؤون الدولة، وإرساء النظام بحزم، ومتابعة إدارة البلاد من مقر إقامته الثابت من مقر الحكم.

المبحث الأول: الإصلاحات الإدارية والسياسية.

1- الإصلاحات الإدارية:

اختلف المؤرخون حول تصنيف طبيعة نظام الحكم العثماني في الإيالة الجزائرية، حيث اعتبر البعض أنه نظام جمهوري عسكري، بينما رأى آخرون أنه أقرب إلى الملكية، لكن في الحقيقة، لم يكن نظام الحكم جمهوريا أو ملكيا بالشكل التقليدي، بل كان نظاما فريدا يجمع بين الطابعين المدني والعسكري[1]، تجلى الجانب المدني في لجوء الداي إلى العلماء لحل القضايا المعقدة والتزامه بآرائهم، في حين برز الجانب العسكري في دور الديوان الذي يملك صلاحية تعيين الداي أو عزله.

من ضمن الخطوات التي اتخذها الداي حسين بعد توليه حكم الإيالة كانت سعيه إلى تنظيم الإدارة وتطويرها لإعادة الاستقرار والنظام، ومن بين أولى الإجراءات التي قام بها هو التركيز على تحسين البنية الإدارية وتنظيم شؤون الحكم:

- تم إجراء تعديلات في بعض المناصب الإدارية على مستوى الأقاليم والبايلكات في الجزائر، شملت عزل عدد من المسؤولين وتعيين إداريين جدد، كما تم استبدال معظم الوزراء الذين كانوا في عهد الداي علي خوجة[2]، وقام أيضا بإلغاء كافة الأوامر التي تم إصدارها خلال فترة حكم الداي السابق[3].
- على صعيد دار السلطان، اتخذ الداي قرارا بعزل الخزناجي، الذي كان رجلا مسنا، وأحل مكانه أحمد رايس الزمرلي، الذي كان يشغل منصب قبطان في باب الجهاد، كما قام بعزل الآغا ونفيه إلى مليانة، وعين القائد يحي بدلا منه .إضافة إلى ذلك، عين خليل

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص127.

[2] أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989م، ص 73.

[3] عزيز سامح ألتر: المرجع السابق، ص 618.

خوجة في منصب خوجة الخيل، وقام بإقالة وكيل الحرج وبيت المال واستبدلهما بآخرين، وشملت التغييرات أيضا عزل وكيلي بيت الإمارة وبعض الكُتّاب، حيث تم تعيين بدلاء عنهم.[1]

- في بايلك التيطري، تولى الحكم في سنة 1818م الباي مصطفى، ولكن حكمه لم يستمر أكثر من ستة أشهر حيث قام الداي بعزله، ليخلفه بعد ذلك الباي مصطفى بومرزاق في سنة 1819م، واستمر في منصبه حتى نهاية العهد العثماني في الجزائر.
- فيما يخص إقليم بايلك الشرق، شهدت المنطقة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار خلال تلك الفترة، ولم تستقم الأمور للداي حسين حيث تعاقب على حكم هذا الإقليم العديد من البايات بدأ من الباي المملوك أحمد بك في عام 1818م، ثم محمد الميلي (1818-1819م) فالباي إبراهيم باي ، ثم العودة إلى الباي المملوك مرة أخرى في عام 1820م، ثم تولى الإقليم الباي إبراهيم الكريتلي (1822-1824م)[2]، ثم الباي محمد ماناماني (1824-1826م) انتهت هذه المرحلة المليئة بالتوتر مع تعيين الحاج أحمد باي في عام 1826م، الذي استمر حكمه حتى عام 1837م، ليعيد بذلك شيئا من الاستقرار إلى الإقليم.
- أما بايلك الغرب، فقد تولى حكمه خلال فترة الداي حسين باي واحد فقط، وهو الباي حسن (1817-1831م)، مما جعل هذا البايلك يشهد نوعا من الاستقرار السياسي.

جميع التغييرات التي قام بها الداي حسين أسهمت في تعزيز هيبة الدولة ومنحت أجهزة الإدارة فعالية واستقرارا ملحوظا خلال أواخر فترة حكمه.

[1] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 142.

[2] فتيحة صحراوي، الجزائر في عهد الداي حسين (1818-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر، 2010م، ص 59.

2- الاصلاحات السياسية:

تميز الداي حسين بصرامته وجهده المبذول في خدمة الإيالة، بالإضافة إلى مهارته في إدارة شؤون الدولة بفعالية، فقد نجح في إعادة الاستقرار والهدوء إلى مختلف مناطق الإيالة، مع بذل جهود مستمرة لتحسين أوضاع بلاده ودفعها نحو التقدم[1]، عمل على استكمال تجهيز مقر الحكم الجديد في القصبة بأعالي مدينة الجزائر بعد نقله من قبل علي خوجة، كما سعى جاهدا للحفاظ على مكانة الجزائر بين الدول الأوروبية، خاصة وأن هذه الأخيرة كثفت جهودها لإنهاء وجود الإيالة والقضاء على ما كانت تصفه بـ " القرصنة الجزائرية "، وذلك نتيجة للقرارات الصادرة عن مؤتمر فيينا عام 1815م ومؤتمر إكس لاشابيل عام 1818م، في عام 1819م، وصلت سفينتان، إحداهما بريطانية والأخرى فرنسية، إلى الجزائر بهدف تقديم قرارات مؤتمر إكس-لا-شابيل إلى الداي حسين تضمنت هذه القرارات مطالبات بوقف عمليات القرصنة وإلغاء الاسترقاق ومع ذلك، لم يُظهر الداي أي استجابة للتحذير الأوروبي ولم يولِه أي اهتمام بعد اجتماع مع الديوان، قرر الداي أن تتعامل الجزائر مع الدول الصديقة بشكل معتدل، في حين تفرض على الدول المسيحية التي ليست بينها وبين الجزائر صداقة أو معاهدة ولا تمتلك قناصل يمثلونها دفع حقوق سابقة، كما أُعلن أن الجزائر تحتفظ بحقها في مراقبة جميع السفن التجارية في البحر، بغض النظر عن جنسيتها، والتأكد من صحة أوراقها، والاستيلاء عليها في حال كانت الأوراق غير سليمة.[2]

---

[1] سيمون بفايفر: لمحة تاريخية عن الجزائر، ترجمة أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 76؛ ينظر أيضا: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص136.

[2] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 74.

أما فما يخص علاقة الجزائر بالدولة العثمانية فشهدت مرحلة جديدة في علاقتها بالدولة العثمانية إذ شهدت نوعا من الاستقلال عن الباب العالي[1]، فبعدما كانت العلاقات بينهما تتسم بالتعاون المتبادل أضحت تعرف نوع من الفتور مع تطور الأحداث الإقليمية والدولية، وبدأت تضعف، ولم تعد كما كانت عليه في السابق، وبدأ الفكر الاستقلالي يتبلور لدى الحكام الجزائريين ليتجسد في عهد الدايات.[2]

حيث راح حكام الجزائر يخوضون الحروب البرية والبحرية متجاهلين مواقف ومصالح السلطنة العثمانية[3]، ومؤكدين في نفس الوقت استقلاليتهم بعقد معاهدات مع الدول الأجنبية[4]، كما عرفت الجزائر خلالها تبلور شخصيتها السياسية كدولة جزائرية استطاعت الخروج من هيمنة الدولة العثمانية التي استخدمتها كوجهة عثمانية لصد الهجمات المسيحية في غرب المتوسط للتحول إلى كيان مستقل إلى حد بعيد عن الباب العالي.[5]

وبمجيء الداي حسين آخر دايات الجزائر سعى إلى تغيير الوضع السابق وتحسين العلاقات فيما بينهما، ومن بين مظاهر التعاون بين الجزائر والدولة العثمانية مباشرة بعد إصدار فرمان التولية من السلطان العثماني أرسل له الداي حسين الباشكاش وهي الهدية

---

[1] عائشة غطاس وآخرون: المرجع السابق، ص 54.

[2] حميد آيت حبوش: علاقة دايات الجزائر بالسلطة العثمانية، السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي، العلاقات الجزائرية التركية، ج1، مطبعة جامعة محمد خيضر، 18-19 فبراير، الجزائر، 2014م، ص301.

[3] سفيان صغيري: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012م، ص 84.

[4] جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث من 1500-1830م، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1987م، ص ص 122-123.

[5] كمال بن صحراوي: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص95.

التقليدية للسلطان العثماني[1]، وهو بدوره أرسل للداي سفينة من نوع كروفت[2] Krovete محملة بالمدفعية وآلات حربية.[3]

كما شاركت الجزائر إلى جانب الدولة العثمانية في حروبها ضد الدول الأجنبية نذكر على سبيل المثال مشاركتها في حرب اليونان 1821م بعدما تقدم السلطان محمود الثاني (1808-1839م) بطلب تقديم الدعم العسكري من داي الجزائر حسين باشا، هذا الأخير الذي لم يتأخر وسارع للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية إدراكا منه لخطورة التمرد اليوناني على المنطقة فأمر بتعمير عدد المراكب البحرية وتزويدها بما يخصها بالمؤونة وعين عليها الحاج علي أرناؤوط قائدا عاما وأرسلها إلى شبه جزيرة المورة لنجدة إخوانهم المسلمين عام 1821م.[4]

إلا أن المصادر لم تتفق حول عدد السفن التي أرسلت فحسب رواية الشريف الزهار قد أرسلت ستة سفن، بينما يذكر ويليام شالر أنه تم إرسال ثمانية مراكب وهو نفس العدد الذي ذكره الباحث خليفة حماش الذي ذكر أنه عند عودة السفن إلى ميناء الجزائر في 27 أكتوبر 1823م كان عددها ثمانية سفن فيها سفينتين من نوع فرقاطة[5]، وثلاث سفن من نوع قربيط وسفينتين من نوع بريق وسفينة واحدة من نوع غليوطة.[6]

---

[1] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص177.

[2] كروفت: هي نوع من السفن الشراعية لها ثلاثة أعمدة في وسطها، حمولتها من 20 إلى 30 مدفعا، طولها من 33 إلى 39 ذراعا، طاقمها 11 ضابطا و174 جندي، ينظر: عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص618.

[3] المرجع نفسه، ص618.

[4] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص181.

[5] الفركاطة: أو الفرطاجة وتسمى أيضا البركانطي وهي سفينة صغيرة ذات مجاذيف لها ساريتين ، ينظر، أمين محرز، المرجع السابق، ص204.

[6] خليفة حماش: الجزائر والحرب العثمانية اليونانية (1821-1827م) ، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 65- 66، 1992، ص177.

وقد التحقت هذه السفن بالأسطول العثماني وشاركت معا في العديد من المعارك وحققت انتصارات على اليونانيين، وكان الداي حسين حريصا كل الحرص على تتبع أخبار الحرب ضد اليونان فكان يبعث له برسائل من وكلائه هناك تطلعه على تطور الأحداث.[1]

فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية، فقد شهدت اضطرابات واسعة النطاق نتيجة انتشار التمردات والثورات، بل وحتى الاغتيالات، استمرت الانتفاضات في معظم أنحاء الإيالة، والتي بدأت في مطلع القرن التاسع عشر بسبب تجاهل السلطات للمشكلات الاجتماعية التي عانى منها سكان الإيالة سابقا[2]، هذا الإهمال، إلى جانب فرض ضرائب مرهقة على الأهالي رغم معاناتهم من الكوارث الطبيعية والأوبئة، أدى إلى قيام السكان بانتفاضات ضد الحكام، وبالتالي شهدت فترة حكم الداي حسين عدة تمردات وثورات ضد السلطة، مما دفع الباشا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة الأمن والاستقرار، كما أشار إلى ذلك حمدان خوجة: "... لقد كان أثناء ولايته، ينوي أن يعيد الأمن والانضباط إلى نصابهما لأنه عندما تولى الحكم وجد الحكومة تتخبط في فوضى يصعب وصفها.."[3]، فمن بين الثورات التي شهدتها الإيالة في عهد الداي حسين كانت ثورة النمامشة التي وقعت بين عامي 1819 و1820م، وثورة جرجرة التي حدثت عام 1823م[4]، وكذلك ثورة التيجاني التي تنتسب إلى محمد الكبير التيجاني[5]، انتقلت عائلته إلى مدينة فاس، وبعد وفاة والده عام 1815م، رجعت العائلة إلى عين ماضي، هذه العودة أثارت قلق الأتراك الذين أوكلوا حسن باي بمهمة متابعة تحركاتهم، مما أدى إلى اندلاع سلسلة من الثورات التي استمرت حتى عام

[1] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص182.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 136.

[3] محمد قن، "الداي حسين باشا والازمة الجزائرية الفرنسية 1827-1832 " مجلة التراث ، جامعة الجلفة، ع25، ص184.

[4] عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص618.

[5] وهو من اصل شريف حيث ينتهي نسبه الى الحسن بن علي كرم الله وجهه كان يقطن بقرية عين ماضي بالاغواط محمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص87 .

1826م[1]، والتي هي من أبرز وأخطر الثورات التي واجهها الداي حسين كانت الحملة الأولى ضد التيجانيين التي قادها الباي حسين في وهران بين عامي 1817و1831م. وتمكن خلالها من القبض على ابن التيجاني في منطقة "عين ماضي"، كما فرض على السكان دفع غرامة مالية تعادل 100 بوجو، ومع ذلك أعاد التيجاني المحاولة في عام 1827م، متوجها نحو وهران، بقيادة سي محمد الكبير، الذي جمع جيشا ضم حشم غريس الدين، أرسل باي وهران المال لهم ليعرض عليهم التخلي عن التيجاني، مما دفع الحشم للانسحاب منه، فلم يبق معه سوى عدد قليل من أعراب زكور، خاض هؤلاء المعركة حتى قتلوا جميعا، لتقطع رؤوسهم وتفرق على المدن بهدف ترهيب الناس وأخذ العبرة، أُرسل رأس الحاج محمد ولد التيجاني مع رؤوس أخرى إلى الجزائر، حيث صُلب رأسه على عمود مقابل باب "الجديد"، وتم تعليق بقية الرؤوس حوله[2]، شعر الداي حسين بسعادة كبيرة وقام بتكريمه من خلال تقديم الهدايا التي شملت الذهب والمسدسات، تعبيرًا عن امتنانه لجهوده.[3]

وباشر الباي محمد مناماني (1824-1826) بتنظيم عدة حملات ضد ولاد نايل وصادر منهم أربعين ألف رأس من الغنم، ورغم ذلك لم يتمكن من إنهاء تمردهم نتيجة لذلك، قام الداي حسين بعزله من منصبه وتعيين أحمد باي خلفا له بين عامي 1826و1867.[4]

واجه الداي حسين عدة محاولات اغتيال خلال فترة حكمه، كان أبرزها المحاولة الأولى في بداية ولايته أثناء إشرافه على تحصين القصبة، حيث تعرض لتهديد من أحد

[1] الزياني محمد يوسف، دليل الحيران وانيس السهران في اخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978، ص 208

[2] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 160

[3] فتيحة صحراوي، الجزائر في عهد الداي حسين (1818–1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر، 2010 ، ص79 .

[4] المرجع نفسه، ص78 .

جنود الانكشارية، دفعه هذا الحدث إلى اتخاذ احتياطات أمنية مشددة، فتجنب مغادرة القصبة إلا في حالات الضرورة القصوى، وحتى عند خروجه، كان يرافقه حراسة مشددة من فرقة الزواوة التي تألفت من الأهالي، وأسند قيادتها إلى يحي أغا[1]، وتعرض لمحاولة ثانية قبيل قدوم الفرنسيين، حيث تعاون بعض رجال الدولة الترك على اغتيال الباشا، وقدّموا لذلك مصطفى خوجة كمنفذ لتلك المهمة[2]، وسبب قيامه بذلك هو الانتقام لمقتل يحيى أغا، بالإضافة إلى مشروعهم للتفاوض مع فرنسا، بحيث إذا رفضت فرنسا، يعلنون ولاءهم لإنجلترا[3]، تم الاتفاق على تنفيذ عملية الاغتيال خلال تقديم تهاني العيد، إلا أن الداي اكتشف المؤامرة بفضل وشاية أحد الأعضاء المشاركين في المخطط، تمكن الداي من القضاء على مصطفى خوجة وآخرين، فيما عفا عن بعض المشاركين الآخرين، وأشار الزهار إلى أن موقع التخطيط كان عند ضريح سيدي بنور بجبل بوزريعة، حيث كان وكيل الضريح رجلا تركيا كفيفا، والذي قام الداي حسين لاحقا بنفيه إلى وهران[4]، و منذ ذلك الوقت، فقد الداى حسين ثقته في الأتراك بسبب تنكرهم له وخيانتهم ".[5]

وأشار حمدان خوجة إلى أن الاضطرابات الداخلية التي واجهها الداي حسين باشا لعبت دورا جوهريا واعتبرت من الأسباب الرئيسية وراء الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث يوضح ذلك بقوله: " أما عن الحرب المشؤومة التي أجبرته على ترك الحكم فإننا سنرى ...

---

[1] يحيى أغا هو يحي بن مصطفى شخصية عثمانية وصل إلى الجزائر كجندي بسيط أي اليولداش برز في المجال العسكري إلى غاية وصوله للمرتبة عليا حتى زوجه حسين باشا ابنته الكبرى، أعدم سنة 1828م بعد اتهمته بمحاولة الانقلاب على الداي حسين ينظر دريدي ريمة " شخصية أغا قائد الجي الجزائري 1818-1830" مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، جانفي 2020، ص83.

[2] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 169

[3] محمد بن يوسف: دليل الحيران وأسير السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 208

[4] أحمد شريف الزهار ، المصدر السابق، ص169

[5] سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 77

أن الحظ إنما خانة بسب أخطاء وكلائه والمليشيا، كما أن حاشيته كانت تشمل على الكثير من الأشخاص ممن ليس لهم مبادئ ولا تجربة ولا شجاعة " [1]، لذا تعد هذه الخيانة الداخلية من الأسباب الرئيسية للهزيمة واستسلام الداي.

وعليه يمكن القول؛ أن الإصلاحات السياسية التي قام بها الحسين داي جاءت في سياق وضع متأزم كانت تعيشه الجزائر أواخر العهد العثماني، إذ حاول أن يحدّ من سلطة الإنكشارية الذين كانوا يفرضون نفوذهم على الحياة السياسية والعسكرية، فعمد إلى تقليص صلاحياتهم ومراقبة تدخلاتهم في شؤون الحكم. كما سعى إلى تركيز القرار السياسي في يده باعتباره ممثلاً أعلى للسلطة، فقام بتغيير بعض التقاليد في اختيار موظفي الدولة، معتمداً على الولاء والكفاءة أكثر من مجرد الانتماء العسكري. وقد حاول أيضاً تنظيم الإدارة المحلية من خلال متابعة شؤون البايات والآغوات وتشديد الرقابة عليهم لضمان الولاء للسلطة المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، انفتح الحسين داي على بعض القوى الاجتماعية من تجار وأعيان قصد إشراكهم جزئياً في إدارة الشؤون العامة، وذلك في محاولة منه لإيجاد توازن جديد يحافظ على هيبة الحكم ويواجه الضغوط الخارجية المتزايدة. ورغم أن هذه الإصلاحات حملت بعض المؤشرات على وعي بخطورة المرحلة، إلا أنها بقيت محدودة ولم ترق إلى مستوى إصلاح سياسي شامل قادر على مواجهة التهديد الفرنسي المتصاعد.

[1] حمدان خوجة ، المصدر السابق، ص 174

المبحث الثاني: الاصلاحات العسكرية.

شهدت الأوضاع العسكرية تدهورا ملحوظا خلال فترة حكم الداي حسين، حيث عانى الأسطول الجزائري من تراجع كبير منذ منتصف القرن الثامن عشر، وجاء هذا التدهور نتيجة الحملات المتكررة التي شنتها الدول الأوروبية ضد إيالة الجزائر، وخاصة بعد حملة اكسموث[1]، مما جعل جنود الانكشارية عبئا متزايدا على حكومة الإيالة بسبب تصاعد مطالبهم المادية وتدخلهم في شؤون الحكم، ورغم جهود الداي حسين الذي أعاد لهم امتيازات أعادت لهم الهيبة والسلطة، وأصدر عفوا شاملا بحقهم، وألغى جميع المراسيم السابقة[2]، إلا أن التحديات المرتبطة بهم استمرت التي أصدرها الداي علي خوجة في حقهم، كما سمح لهم بالزواج في السنوات الأخيرة.

في مقابل ذلك؛ وبعد أن كان الأسطول في القرون السابقة يشكل مصدر قوة الجزائر وهيبتها في البحر الأبيض المتوسط بفضل نشاطه في الجهاد البحري، بدأ يتراجع دوره مع مطلع القرن التاسع عشر. فالتطور السريع في التقنيات البحرية الأوروبية، خاصة استعمال السفن الكبيرة المزودة بالمدافع الحديثة، جعل الأسطول الجزائري التقليدي غير قادر على مجاراة خصومه. كما أدى الحصار البحري الأوروبي المستمر إلى شل حركة السفن الجزائرية وإضعاف قدرتها على التزود بالمؤن والعتاد. وإلى جانب ذلك، ساهمت الأزمة المالية في الدولة في عجزها عن بناء سفن جديدة أو صيانة الأسطول القائم، ما جعل معظم القطع البحرية متهالكة وقديمة. أضف إلى ذلك تراجع الاعتماد على القرصنة البحرية كمورد اقتصادي بعد توقيع معاهدات مع بعض الدول الأوروبية تمنع ذلك النشاط. كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت الأسطول الجزائري يدخل مرحلة من الوهن والعجز، وهو

[1] عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2007، ص319.

[2] بوشافي محمد "الداي علي خوجة واصلاحاته 1817-1818"، مجلة عصور ، العدد الثالث ، مخبر المصادر و الترجمة جامعة وهران ، جوان 2003، ص 154

ما سهّل على فرنسا فرض حصارها وضمان تفوقها العسكري قبيل احتلال الجزائر سنة 1830.

حرص الداي حسين على استقدام المجندين من أزمير، وهذا يتضح من خلال السجلات التي كانت تقدم تقارير مفصلة للباب العالي عن أعداد الجنود المسجلين، وقد أشار القنصل بيار دوفال في تقريره إلى وصول هؤلاء المجندين إلى الجزائر "... لقد بلغ عدد المجندين الذين وصلوا إلى الجزائر خلال سنوات (1814-1830) حوالي ستة آلاف وخمسمائة وسبعة من الجنود..."[1]، كما تعرض الداي حسين لمشكلة كبيرة تتعلق بفرار الجنود من الخدمة العسكرية، وذلك لعدة أسباب، منها رغبة البعض في البقاء بمدينة الجزائر للاهتمام بمصالحهم، أو اختيار آخرين العودة إلى بلدانهم.

لجأ الداي إلى إدراج فرق الزواوة من منطقة القبائل ضمن سجل الجيش الإنكشاري، معتمدا عليهم كجنود نظاميين يتقاضون رواتب شهرية[2]، وقد تولت هذه الفرق مهمة حراسة الأبراج، إلى جانب فرق الصبايحية [3]، لتعويض النقص في أعداد الجنود.

وبرغم كل هذه التحديات، حقق الداي حسين إنجازات بارزة في مجال الحد من الثورات الداخلية، حيث قام بـ:

- عمل جاهدا على استتباب الأمن وتعزيز سلطة الدولة، حيث ركز جهوده على إنهاء العديد من حركات التمرد والعصيان في مختلف مناطق البلاد، ومن خلال حملات متواصلة، استطاع القضاء على جذور هذا النزاع، فأنهى الخلاف وأزال المشوشين[4].

---

[1] أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي في الفترة العثمانية(1519-1830)، ص38 .محمد بوشنافي: المرجع السابق، ص14 .

[2] محمد بوشنافي: المرجع السابق، 114-115

[3] عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830) ، ط2، دار هومة، الجزائر 2007، ص 319

[4] ناصر الدين سعيدوني: معجم مشاهير المغاربة، المرجع السابق، ص 7.

- واجه التمرد الذي اندلع في المناطق الشرقية من قبل قبائل الأوراس والنمامشة عام 1818م عبر حملة قادها شاكر باي انطلاقا من وادي سوف، وبعد جهود استمرت ثلاث سنوات بين 1819م و1822م، نجح في إخضاع تلك القبائل لفترة قصيرة، ولكن مع عودة التمرد مجددا في عام 1823م[1]، كثف جهوده العسكرية، والتي أثمرت بنجاحه في السيطرة الكاملة على الجهات الشرقية بحلول عام 1826م.
- في المناطق الجبلية الوسطى من مناطق القبائل، تمكن القائد يحيى آغا[2] من السيطرة على تمرد قبائل جرجرة، حيث خضع المتمردون للسلطة في عام 1820. بعد ذلك، توجه إلى منطقة الساحل، وبجاية، وقلعة بني عباس، واستطاع إخضاع القبائل المتمردة هناك بعد تنفيذ عدة حملات متكررة بين عامي 1823و1826 .
- في الجنوب، قام الباي محمد باي قسنطينة بشن حملة على منطقة ميزاب عام 1818 كما تولى الباي مصطفى بومزراق مهمة إخضاع القبائل البدوية التي رفضت الخضوع في الهضاب، مثل قبائل أولاد مختار والشراقة، حيث نجح في إخضاع هذه القبائل وإعادتها إلى الطاعة في عام 1826م[3]، بالإضافة إلى ذلك، واجه انتفاضة وادي سوف وتمكن من التصدي لها في سنة 1824م.[4]
- فيما يتعلق بالجهات الغربية، تمكن حسن باي وهران والآغا يحيى من إضعاف قوة أتباع الطريقة التيجانية التي كانت تتمركز في عين ماضي تحت قيادة محمد الكبير، ونظرا لأهمية هذه الثورة وتزايد عدد أتباعها في الصحراء، قرر الداي حسين التحرك

[1] أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، المرجع السابق، ص 36 .

[2] يحيى آغا: أكبر قائد عسكري عرفته الإيالة في عهد الآغاوات والدايات ولمعرفة المزيد ينظر ، حمدان خوجة، المصدر السابق، ص184.

[3] ناصر الدين سعيدوني: معجم مشاهير المغاربة، المرجع السابق، ص158.

[4] أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص 36.

لاحتوائها، استمرت الحملات العسكرية على مقرها حتى عام 1827م، مما أجبرها في النهاية على إعلان ولائها للسلطة المركزية في الجزائر.[1]

يتجلى اهتمام الداي حسين بتعزيز القوة العسكرية للجزائر من خلال جهوده لدى إسطنبول، حيث واظب على تقديم طلبات إلى الباب العالي لتزويده بالسفن والعتاد، كما سعى للحصول على الإذن بتجنيد الجنود الإنكشاريين من الأناضول في الجيش الجزائري، بالإضافة إلى طلب إرسال مهندسين مختصين في صناعة الأسلحة[2]، وأكمل تجهيز المركب البحري الذي كان قد بدأ العمل عليه الداي علي خوجة قبل وفاته[3]، وشرع في تعزيز وحدات الأسطول الجزائري لتصبح قدرة الأسطول حوالي 70 قطعة حربية[4]، ففي عام 1825م بلغت قوة الأسطول نحو أربع عشرة سفينة مزودة بـ 366 مدفعا، إضافة إلى خمسة وثلاثين زورقا حربيا والمزيد من المعدات العسكرية[5]، ويذكر كما أشار سعيدوني أنه بحلول عام 1827م ارتفع عدد السفن العاملة في الأسطول الجزائري إلى 16 سفينة، مجهزة بـ 398 مدفعا.[6]

بالإضافة إلى اهتمام الداي بترميم عدد من التكنات، مثل ثكنة باب عزون التي قام صهره إبراهيم أغا بإعادة بنائها عام 1821[7]، أولى أيضاً اهتماماً كبيراً بصناعة السفن وإصلاحها في موانئ بجاية، الجزائر، وشرشال.[8]

---

[1] محمد عيدي: صفحات من تاريخ الجزائر تبرز أصالة المجتمع الجزائري ودوره الهام عبر التاريخ، دار الفاروق، الجزائر، 2013م، ص65.

[2] أندري برنيان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 176.

[3] علي خلاصي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص 228 .

[4] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص333 .

[5] وليام شالر: المصدر السابق، ص ص 69-70.

[6] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية المرجع السابق، ص38.

[7] هلالي حنفي: النظام الحربي، المرجع السابق، ص61

[8] سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المرجع السابق، ص37

المبحث الثالث: الاصلاحات الاقتصادية والثقافية.

1- الاصلاحات الاقتصادية :

1-1- في الجانب التجاري:

قام بتنفيذ عدة إصلاحات بارزة، من بينها بناء دار جديدة لسك العملة داخل القصبة[1]، وأصدر عملة ذهبية جديدة تعرف بقطع السلطاني الذهبي بدلا من الدينار الذهبي، كما سك نصف سلطاني وربع سلطاني، أما العملة الفضية فشملت نصف دورو الذي أطلق عليه اسم ريال بجة وربع دورو، بالإضافة إلى ذلك، سك عملات نحاسية[2] بلغت قيمتها 18 قطعة مقابل ثمن الريال، لتعوض العملات الصغيرة التي كانت متداولة سابقا، كما شهدت الحرف والتجارة الداخلية ازدهارا خلال عهده، حيث بلغ عدد الأسواق حوالي واحد وأربعين سوق[3]، كما قام بتنظيم طرق برية محددة لتعزيز التبادلات التجارية، مما ربط المدن ببعضها مثل فاس وتونس وجدة[4].

تم تعزيز المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية، حيث كانت الجزائر تصدر منتجات مثل الزرابي، الحرير، التمور، القماش، الصوف، الشمع، وقطعان الماشية وجلودها، في المقابل كانت تستورد الذهب، الفضة، العلك الأريجي، أوراق اللعب،

---

[1] محمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص147

[2] مجهول: تاريخ بايات قسنطينة، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، 1999، ص ص 71-77

[3] فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2005، ص138

[4] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980م، ص67.

الأمشاط، والتوابل مثل الفاسوخ والكمون، إلى جانب مواد الصباغة[1]، وقد كانت كل من إيطاليا، إنجلترا، فرنسا، وموانئ الشرق العثماني من أهم المصادر لهذه الواردات[2].

لعبت قضية الديون دورا محوريا في تشكيل ملامح العلاقات الجزائرية–الفرنسية منذ نهاية القرن الثامن عشر، وتعود جذور هذه القضية إلى المكانة الاقتصادية لليهود في الجزائر خلال تلك الحقبة[3]، حيث كانوا يهيمنون بشكل كبير على التجارة في إيالة الجزائر، وقد أوكلت إليهم مهام مثل صك العملة ومراقبة أوزانها، نظرا لخبرتهم في هذا المجال، ساعد هذا الدور البارز اليهود على احتكار النشاط التجاري، خاصة خلال السنوات الأخيرة من عهد الدايات، ما أتاح لهم جمع ثروات معتبرة وبناء علاقات سياسية وتجارية مع قوى مختلفة.

في تلك الفترة، ومع احتياج فرنسا الشديد للأموال والإمدادات نتيجة الحصار الأوروبي المفروض عليها عامي 1793 و1794، قدم الداي حسين قرضا لفرنسا دون فوائد بشرط تسديد المبلغ من خلال شراء الحبوب من الجزائر، وبحلول عام 1795، بلغ دين فرنسا حوالي مليونين من الفرنكات، بينما قدر دين التاجرين اليهوديين بحوالي 300,000 فرنك، من هنا بدأت تنسج خيوط المؤامرات بين التاجرين اليهوديين والقنصل الفرنسي

[1] سبينسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة وتعليق عبد القادر زيادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م، ص ص74-75.

[2] مجهول: تاريخ بايات قسنطينة، ص 72

[3] ويكاد يتفق المؤرخون، على أن جل اليهود وجدوا في الجزائر مكانا آمنا لهم، حيث سكن بعضهم مدنها الساحلية، مثل وهران، جيجل، بجاية عنابة واختار بعضهم مدنا بالداخل لاسيما تلمسان وقسنطينة، بينما لجأ آخرون إلى الصحراء فتفرقوا على واحاتها، حتى استقطبت واحات تقرت، ووادي مزاب أعدادا هامة وقد عاش اليهود جنبا إلى جنب مع المسلمين، حيث تعرضوا إلى ظروف سياسية واقتصادية صنعتها التحولات التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، مثل حروب الإسترداد، واحتلال الإسبان لوهران سنة 1509م وحملة شارلكان على الجزائر سنة1541م. وقد أضحى التجار اليهود قوة تجارية كبيرة في الجزائر، فمارسوا تجارة القوافل لمختلف السلع من ماشية، قطن، بضائع، توابل، أصواف قطن وريش نعام وفضة، أسلحة... إلخ. في مختلف الجهات بالبلاد.

دوفال، الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية الفرنسي بالجزائر، وذلك في إطار صفقة الحبوب المشبوهة.

1-2- في الجانب الزراعي:

سعى الداي حسين إلى تحسين الإنتاج وتطويره، فكلف وزير الحربية الآغا بالعمل على تعزيز استقرار السكان وتشجيعهم على الاهتمام بالأراضي الزراعية وخدمتها، وبادرت الدولة بتحويل بعض أراضيها إلى مزارع تدار بواسطة أفضل العمال المهرة، ورغم النجاح في تحسين أنواع مميزة من المزروعات، إلا أن استغلالها بقي محدودا واعتمدت طرق وأساليب تقليدية، مما أثر بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي العام.[1]

1-3- في الجانب الصناعي:

في المجال الصناعي، ركز الداي بشكل كبير على تطوير الصناعة الحربية، وهو ما يتضح من الرسائل التي أرسلها إلى الباب العالي، وكان الهدف منها إعادة تأهيل مصنع سبك المدافع، المعروف لدى الجزائريين بدار النحاس، والذي يقع قرب باب الواد، في إحدى الرسائل المؤرخة بتاريخ 18 يوليو 1819م، طلب الداي إرسال مهندسين متخصصين في صناعة الأسلحة لتدريب الجزائريين على هذه الحرفة، كما طالب بمده بالأسلحة والذخيرة اللازمة لدعم هذا المشروع.[2]

يمكن ملاحظة أن الصناعة في عهد الداي حسين حافظت على طابعها التقليدي بسبب غياب الجهود لتطويرها وتحسينها، وهي تعكس وضع الإنتاج الزراعي الذي شهد تراجعا ملحوظا، هذا التراجع أثر سلبا على تطور الصناعة، حيث ارتفعت أسعار المواد الخام، مما تسبب في صعوبة حصول الصناع على المواد اللازمة لإنتاجهم، ونتيجة لذلك،

[1] فتيحة صحراوي: المرجع السابق، ص87.

[2] لخضر درياس: المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة، الجزائر، 2007م.

ارتفعت أسعار المنتجات المصنعة، بالإضافة إلى ذلك، كان هناك عوامل أخرى مؤثرة، من بينها احتكار اليهود لبعض الصناعات المهمة مثل صناعة الحلي الذهبية.[1]

2-الإصلاحات في ميدان العمران والثقافة:

من محاسن الداي حسين الحميدة والباقية على مر الأيام هي تشييد جامع القائد صفر بن عبد الله أو (سفير) بعد أن تهدم والناجز إلى اليوم بحي القصبة[2].

قام الداي حسين بتحديثه وتوسعته عام 1826م، وهناك سجلات تبرهن على تجديد الداي حسين لهذا الجامع وتصف حسين بالمحارب أيضا، كما قام بتجديد وتوسيع مسجد القصبة الداخلي سنة 1819م[3]، وكان هذا المسجد سابقا جامع خطبة للإنكشارية المكلفين بحماية وحراسة القلعة قبل انتقال الباشوات إلى أعلى القصبة، لكن الداي حسين بعد إعادة بنائه حوله إلى جامع لخطبة الجمعة، وتوجد بداخل الجامع مقصورات خاصة بالداي وعائلته وأحبائه تؤدى فيها الصلاة.[4]

أما عن مسجد الداي حسين فيذكر أنه كان يقع خارج القصبة وكان مشيدا قبل عهد الداي حسين ولكنه جدده ووسعه عام 1818م، ولهذا الجامع أوقاف تعود إلى عام 1653م وهو عبارة عن جامع صغير يقع في مقابلة باب القصبة الجديدة وجعله الداي حسين أهلا لاستقبال الموظفين السياسيين الذين رحلوا إلى القصبة وقد ألحقت به مضيفات ومرافق وحمامات، وكان الداي حسين قد أضاف إليه الزليج المصدر من الخارج ، وكان يسمى سابقا مسجد القصبة.[5]

---

[1] أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص 63.

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص332.

[3] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص ص 62-63

[4] المرجع نفسه، ص ص 60-61.

[5] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 144.

على نقيض عبد الرحمان بن محمد الجيلالي الذي سماه جامع دار السلطان البراني، مثلما يخبرنا عن أفعال الداي السيئة أنه أقام قنطرة الزنا وسمح بها لبني جلدته، وبالعودة إلى تتبع إنجازات الداي حسين المعمارية والثقافية يظهر لنا ذلك القصر المبني بحافة الميناء التركي القديم بالعاصمة، وهو مقر أمير البحرية فبعد أن أقام الداي حسين أياما بدأ في بناء القصبة وتشييد دار لسكناه أي مسكنا خاصا به سمي بالدار الحمراء[1]، وقد شيده في الحقبة التي كان فيها علي خوجة دايا على الجزائر (1817-1818م)، لأن الداي حسين يعتبر ثاني داي أدار دفة الحكم إلى القصبة العليا عقب الداي علي خوجة.[2]

بالإضافة إلى الكثير من الآثار المعمارية من مساجد وقباب ومباني شيدت بضواحي العاصمة وأطرافها، ومنها مازال يحمل اسم الداي وتاريخ بنائه منقوشا على جدرانه.[3]

وبسبب تقدير الداي حسين للعلماء واحترامهم، أصدر أمرا في أوائل نوفمبر 1819م بإعفاء بعض الفقهاء من الضرائب.[4]

وبالنسبة لفريضة الحج، يذكر لنا أحمد الشريف الزهار ما يأتي: " بعد شهرين ونصف من ولاية الداي حسين أمر بتسريح مراكب الحج وعين أمينا عليها ودفع له مال الصدقة التي تدفع كل سنة لفقراء الحرمين الشريفين وفي هذه السنة ذهب الناس أفواجا كبيرة للحج "[5].

---

[1] المصدر نفسه، ص 144.

[2] محمد الطيب عقاب: قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص 48.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص333.

[4] فتيحة صحراوي: المرجع السابق، ص 123.

[5] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 144.

الفصل الثالث: مصير الإصلاحات في ظل الحملة الفرنسية على الجزائر

- ✓ المبحث الأول: الاصلاحات وتطور الأحداث في الجزائر بين (1827-1830م).
- ✓ المبحث الثاني: الإصلاحات في ظل توتر العلاقات الخارجية.
- ✓ المبحث الثالث: مصير الإصلاحات ونهاية حكم الداي حسين.

المبحث الأول: الاصلاحات وتطور الأحداث في الجزائر بين (1827-1830م).

1- قضية الديون وحادثة المروحة 27 أفريل 1827:

1-1- مسألة الديون الجزائرية الفرنسية:

تعود هذه المسألة إلى تاجرين يهوديين لعبا دورا رئيسيا في حبك خيوطها وهما "بكري"* ، وبوشناق"** ، ورواية ازدهار تجارتهما قصة ترويها المصادر التاريخية على النحو الآتي: فعندما أراد مصطفى الوزناجي باي التيطري 1775- 1794 أن يتقدم بهدية ثمينة إلى امرأة الباشا طلب من " بوجناح " أن يأتيه بحلية كريمة تعرف محليا بالصريمة، فجاءه بمبلغ 300.000 فرنك، فاشتراه منه الباي، وما دام هذا الأخير لا يملك أن يدفع نقدا فقد دفع له مقابل ذلك قمحا على حساب أربع فرنكات للكيلة الواحدة وهكذا حصل " بوجناح " على 75.000 كيلة من القمح، وعندما باع القمح في فرنسا، وقد كان بوجناح محتكرا لتجارة الحبوب (ربح منه 3.450.000 فرنك بينما لم تكلفه الصريمة المشتراة من باريس سوى 30.000 فرنك.[3]

وتحت حماية بعض الباشوات، مثل حسن ومصطفى أصبح اليهوديان مع مرور الزمن صاحبي نفوذ قوى وتأثير عميق في كل المجالات الحيوية في الدولة الجزائرية[4] مع ازدياد نشاطها التجاري، مما سمح لهما بالتدخل في الشؤون الداخلية وخاصة " بوجناح " لدرجة أن بعض الجزائريين أصبحوا يطلقون عليه لقب ملك الجزائر وبلغ به ذلك أنه أصبح يستقبل هو وأهل طائفته باسم الباشا القناصل الأجانب كما فعل مع قنصل الدانمارك والسويد وهولندا

* اسمه الكامل ميشيل كوهين بكري المعروف باسمه المستعرب ابن زاهوت، كان صاحب تجارة في أوروبا وفي سنة 1770م فتح مركزا تجاريا في الجزائر، ومع مرور الزمن ازدهرت تجارته بعدما انضم إليه إخوته الثلاثة وابنه داود . عد الى أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الاحتلال "، المرجع السابق، ص 14.

** هو صهر بكري واسمه الكامل نافتالي بوشناق المعروف باسمه المستعرب بوجناح ويوجناح؛ يراجع: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 14.

[3] أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص15 .

[4] Mouloud Gaid: L'Algérie Sous Les Turcs, 2 eme Edition, Edition Mimouni, Alger, 1991, P207

سنة 1801م[1]، كما قام بالمفاوضات التي جرت بين الجزائر والبرتغال، وفي سنة 1804م استقبل مبعوث السلطان إلى الجزائر ولم يقتصر نشاطهما على الجزائر فحسب بل امتد إلى حوض البحر المتوسط، فكانت لهما مراكز تجارية في مرسيليا، جنوا نابولي، أزمير الإسكندرية، تونس واسبانيا ومنطقة الراين وبلجيكا.[2]

تعود مسألة الدين على أساس أن فرنسا كانت مدينة لليهوديين الجزائريين، كما هما مدينين للجزائر، وفي سنة 1795م قدر دين فرنسا بمليونين من الفرنكات أما دين اليهوديين للجزائر فقد 300.000 فرنك، ومع مرور الوقت جر يهود الجزائر الداي حسن إلى التدخل لدى فرنسا للمطالبة بالدين على أساس أن اليهوديين من رعاياه[3]، ونظرا لخطورة هؤلاء اليهود تم اغتيال " بوجناح " من طرف جندي انكشاري في سنة 1805م، كما تم اغتيال الباشا مصطفى المتعاون معهم، وفي سنة 1811م تم التخلص من داود " بكري " وبدأت ردود فعل معادية لهم في الجزائر وفرنسا.

وفي سنة 1819م عينت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية[4] لدراسة الدين، وكلف الداي من قبله نيكولا " بليفيل Nicola leville " وراية " المكاجم Rayan Elein-kajem " ليمثلاه في هذه اللجنة، الأول عبارة عن وكيل " لبكري " في باريس والثاني ضابط من ضباط الداي، كلفهما بالتصريح بمبلغ يفوق الذي حدده " تاليران Taleyran " وهو 16.431.350فرنكا[5]، وقدر المبلغ في البداية من طرف اللجنة بحوالي 42 مليونا فرنك، مع مرور الزمن انخفض هذا المبلغ

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 15

[2] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 16 .

[3] وليم سبنسر : المرجع السابق، ص ص 183-184.

[4] تتكون من: هيلي دواسل Hely Doissel، موني Mauniet ودوسيير Dossiére ومالارتيكMalartic يراجع: يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص 128 .

[5] المرجع نفسه، ص 128.

إلى حوالي 7 ملايين فرنك نتيجة مطالبة أطراف أخرى بديونها التي على أسرة " بكري بوشناق".

ولقد حاولت فرنسا إرضاء الباشا على أساس تسديد الديون لرعاياها قصد تمكنه من تعويض ديونه عليهما وهو ما أعلن عنه شخصيا في 12 أفريل 1820م وفي 24 جويلية صدر قانون عن البرلمان الفرنسي بتخصيصها سبعة ملايين فرنك لتسديد الدين إلى" يعقوب بكري"[1]، الذي أصبح يمثل الطائفة اليهودية في الجزائر، وعلى اثر ذلك كاتب الباشا فرنسا عدة مرات في شأن الدين، بل أصبح يطالب بدفعه إليه مباشرة وليس " ليعقوب بكري "، ومحاولة منهم لتعكير صفو العلاقات بين الطرفين ثم توظيف القنصل الفرنسي " بياردوفال "[2] لتعقيد المسألة بشكل كبير، والذي تم رشوته من طرف " يعقوب بكري " للعمل لصالحه وهو ما زاد في اهتزاز ثقة الباشا فيه، حينها ذهب " بكري " إلي فرنسا للمطالبة بحقوقه وحقوق الداي، إلا أنه في الواقع ذهب للإسراع في الإجابة على طلبه في التجنس الذي قدمة بمساعدة دوفال. وكان دوفال وأصدقائه يحاولون إبقاء الوضع كما هو لتعقيد المسألة بين البلدين لأن ذلك هو ما يخدم مصالحهم.[3]

وموقف الداي من الديون تميز بالحزم منذ البداية في المطالبة بتحصيل الديون التي على فرنسا، وما أدت إليه هذه القضية اثر احتدام النقاش حول هذه المسألة إلى وقوع حادثة المروحة بين الداي حسين والقنصل الفرنسي.

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 19

[2] دوفال المذكور ابن لمترجم فرنسي كان يعمل في السفارة الفرنسية في اسطانبول وقد تولى جميع مهامه القنصلية في القنصليات الفرنسية بآسيا الصغرى، وكان يتكلم اللغة العربية والتركية امتاز بإتباع سياسة التعفن الإجتماعي والتوريط وخلف الوعد يراجعّ: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 22

[3] Mouloud Gaid: OP, CIT, P 209.

- موقف الداي حسين من الحصار الفرنسي جوان1827م:

قبل الحديث عن الاحتلال الفرنسي للجزائر في الخامس من شهر جويلية 1830م، لابد من الإشارة إلى جملة من الحوادث كانت بمثابة الممهد والمساعد له، وفي مقدمة هذه الحوادث يأتي الحصار البحري الفرنسي الذي ضرب على السواحل الجزائرية طيلة السنوات الثلاثة التي سبقت نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج .

ويرجع معظم المؤرخين الفرنسيين الأسباب المباشرة للحصار البحري الذي فرضته فرنسا على السواحل الجزائرية في الفترة الممتدة من 16 جوان 1827 إلى 13 جوان 1829 إلى سببين أولهما مسألة الديون التي تورط فيها اليهوديين "بكري وبوشناق " ثانيهما ضربة المروحة التي وجهها الداي حسين إلى القنصل الفرنسي " دوفال " في 27 أفريل1827 م.[1]

ومهما كانت أسباب الحصار فهو في الحقيقة يشكل حلقة من حلقات المشاريع الفرنسية لإحتلال الجزائر التي ضلت تتزايد يوما بعد آخر منها مشروع " دوبتي ثوار dupetit thouars "، ومشروع " الكونت كليرمون تونير C. Tonnerre " هذا الأخير اعتمد على مشروع " بوتان".[2]

ذلك أن الرأي الفرنسي قد هاج بعد حادثة المروحة واعتبرت الحكومة الفرنسية الحادثة مناسبة لكي تحقق ما كانت تطمح إليه منذ مدة طويلة وهو احتلال الجزائر.[3]

ولقد بدأ الحصار يوم 16 جوان 1827 بعد أن رفض الداي حسين حاكم الجزائر آنذاك إعطاء ترضية للأسطول الفرنسي ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت تسعى للحصول على هذه

---

[1] الشريف الزهار: المصدر السابق، ص164 .

[2] اسمه " فانسان ايف بوتان"، قام بمهمة سرية بالجزائر، بقي من 24 ماي إلى 17 جويلية من1808 ، قتل سنة 1813م؛ يراجع احميد عميراوي: حميدة عميراوي: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية 1827-1840م، دار البعث، قسنطينة، ط1، الجزائر،1987م، ص28 .

[3] صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (الجزائر ، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلومصرية ، مصر، 1993م، ص 78.

الترضية لتجعل من نفسها الدولة صاحبة الامتيازات الخاصة بالإيالة الجزائرية وذلك بحجة رد الاعتبار والشرف الفرنسي الذي أهين حسب زعمهما في حادثة المروحة[1]، وقد اتبعت فرنسا في فرض شروط الترضية التي كانت تطالب بها على مبدأ القوة الحربية وأسلوب التهديد العسكري، مما جعل من مساعيها تتنافى مع كل تسوية سليمة يمكن أن يقبل بها الداي حسين، واعتمادا على هذا الأسلوب عمدت الحكومة الفرنسية إلى تحويل الأميرال" كولي "COLLY صلاحيات تقديم المطالب بشأن الترضية حينها وصل إلى ميناء الجزائر على رأس بعض قطع الأصول الحربي حاملا معه إنذار إلى الداي طالبا منه أن يبعث بوفد إلى السفينة الفرنسية الملكية البروفانس[2] LA PROUVANCE ، يتكون من الشخصيات البارزة: وزير البحرية والشؤون الخارجية ويقدم للقنصل الفرنسي الاعتذارات العلنية وبعدها مباشرة ترفع الراية الفرنسية على الحصون الجزائرية، وقصر الداي والميناء وتطلق بعد ذلك مائة طلقة مدفعية تحية لها، وإذا رفض الداي الامتثال لتلك الشروط خلال أربعة وعشرين ساعة يبدأ الهجوم الفرنسي على الجزائر، وقد حدد هذا التوقيت حتى يتمكن قادة الأسطول الفرنسي من إرغام قادة الجزائر على قبول شروطهم ويحولون دون استعداد حربي معادي لفرنسا قد يلجأ إليه الجيش الجزائري.[3]

وقد كان من الطبيعي أن يقف الجزائريون من هذه الشروط وهذا التحدي موقف استنكار واشمئزاز مع شيء من اللامبالاة، ومرد ذلك على ما يبدو هو أن أغلب الجزائريين كانوا قد اعتادوا غارات الأساطيل الأوروبية فكانوا يتصورون أن هذا الحصار الفرنسي هو بمثابة رد فعل على أعمال القرصنة التي اعتادوا مواجهتها، كما أن الداي حسين قد اعتبر تلك التهديدات مجرد عملية ضغط موجهة شخصيا بقصد إثارته وإزعاجه وليس لها أية تأثير على مستقبل الجزائر،

[1] حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 180

[2] هي السفينة البرلمانية التي كان يركبها السيد "دولا بروتو نيار" والتي وصلت إلى ميناء الجزائر يوم 30 جويلية 1829م، للتفاوض مع الجزائر حول امكانية التوصل إلى حل للأزمة القائمة منذ عامين بين الدولتين؛ يراجع حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 183

[3] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 372 .

لذلك رفض الداي هذه المطالب حتى أنه قال: " أتعجب لم يبق إلا للفرنسيين أن يطلبوا امرأتي"[1]، إلا أنه وجه رسالة إلى القنصل الفرنسي " دوفال" جاء فيها " لم يرغمكم أحدا على مغادرة الجزائر، وأنه إذا أردتم الاحتفاظ بالشروط القديمة كاملة فيمكنكم الرجوع إلى الجزائر كما خرجتم منها، كما استقبل الداي الرعايا الفرنسيين المقيمين بالجزائر وأخبرهم بتفاصيل الحادثة، وفي نهاية اللقاء قال لهم: إن أردتم أنتم مغادرة الجزائر فإنني لا أعارض وإذا أردتم البقاء معنا فإنني لا أمنعكم أيضا، ها هي الجزائر وقد تسبب هذا الرد في انقطاع الحوار بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وقد كان هدف فرنسا في البداية من هذا الحصار هو إحداث مجاعة في البلاد وإثارة مشاعر سكان الجزائر ضد السلطة الحاكمة، لعل ذلك يؤدي الى الاطاحة بالداي وإجباره على قبول شروط فرنسا.[2]

ورغم مدة الحصار 1827–1830 فإن الحكومة الفرنسية لم تصل إلى نتيجة وأدركت عقم الحصار والخسائر المقدرة بسبعة ملايين فرنك سنويا، بالإضافة إلى ذلك معارضة الرأي العام الفرنسي، وأصبحت المطالبة بضرورة إعداد حملة على الجزائر[3]، وكانت تعتبر الحملة على الجزائر نوعا من المخاطرة، ولم يبق أمامها إلا القيام بمحاولة دبلوماسية جديدة لحل الأزمة وكلف قائد الحصار الضابط " بيزار BEZARD " وقنصل سردينيا " داتيليDATTILI " الذي كان مكلف بمصالح فرنسا في الجزائر، ليعرضا على الداي الشروط المذكورة، وقد وافق الداي مبدئيا على عقد معاهدة سلم مع فرنسا، مع رفضه بأن يبعث مرسول إلى فرنسا قبل أن يتم الصلح بين البلدين، غير أن " لابروتونير " أكد للداي أنه ليست له الصلاحيات للتفاوض وعقد المعاهدات، بل أن مهمته مقتصرة على إبلاغ التعليمات فقط، حينها تأكد للداي سوء نية فرنسا

[1] صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 82

[2] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 376.

[3] المرجع نفسه، ص 375.

ورفض كل الشروط التي كانت تطالب بها فرنسا، وفشلت كل المحاولات التي قامت بها لإيجاد حل للأزمة القائمة، وتصاعدت الأزمة بسبب تمسك كل طرف بموقفه.[1]

وبعد فشل المفاوضات وأثناء انسحاب الوفد الفرنسي عرجت السفينة الملكية " لابروفاس" على التحصينات العسكرية الجزائرية، فشرع رجال المدفعية الجزائرية في إطلاق النار عليها بعد إنذارها لإرغامها على الابتعاد، والظاهر أن فرنسا أرجعت ذلك إلى شدة الرياح، لكن الهدف كان التجسس على مواقع المدافع والتأكد من مدى استعداد الجزائريين، وأدى هذا الحادث إلى زيادة توتر العلاقات بين الطرفين وتأكدوا أنه لا مناص من القيام بعملية عسكرية.[2]

ولعل الشيء السلبي لهذا الحصار بالنسبة للجزائريين هو تقاعس الموقف الجزائري في قضية الحصار وذلك ما يذكره الزهار " ثم جاءت مراكب الفرنسيس ووضعوا " البلونكو (أي الحصار البحري) وبقي الأمر كذلك[3]، وهنا يظهر تخلي الدولة الجزائرية العسكرية بعد الاشتباك البحري الأول[4] حسب رواية الطبيب الألماني "سيمون بفايفر".

وعدم التحرك السياسي سواء في نطاق الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية على البلاد، أو على المستوى الدولي بإقحام دول منافسة لفرنسا كبريطانيا مثلا حتى تحد من شوكة فرنسا وتقف أمام أطماعها.

ونستطيع القول بأن الداي حسين كرئيس دولة مسؤول عن أخطاء رعيته، فكان من المفروض أن يبعث سفيرا إلى فرنسا ليعرض الأحداث، ويعترف بأخطائنا، وتدرس القضية التي

---

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 29.

[2] حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 183 ؛ للمزيد حول هذه الحادثة يراجع: أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الحديث، ص ص 29–30؛ ناصر الدين سعيدوني: ورقات الجزائرية، ص ص 371، 383.

[3] الشريف الزهار المصدر السابق، ص173 .

[4] سيمون بفايفر: لمحة تاريخية عن الجزائر، ترجمة أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 40–41.

زاد في تعقيدها القنصل "دوفال"[1]، عندما لوث شرف فرنسا بأعمال الرشوة واحتجاز برقيات الداي.

2- موقفه من معركة نافارين أكتوبر 1827م:

من المعارك البحرية الشهيرة بالبحر المتوسط، والتي كان فيها للجزائر مساهمة مباشرة واشتراك فعلي، ولو بعدد قليل من السفن والجنود معركة نافارين ذات النتائج البالغة الخطورة على تطور الأحداث بمنطقة البحر المتوسط عامة والأقطار العثمانية ومنها الجزائر خاصة.[2]

على إثر ثورة اليونان ضد الدولة العثمانية، للمطالبة بالانفصال عنها سنة 1821م[3]، وبناءا على طلب السلطان العثماني محمود الثاني في أوت1821م من الجزائريين بالمشاركة في الحرب إلى جانب الدولة العثمانية، فاستجاب الداي حسين لطلب السلطان العثماني فأرسل عدة مراكب لإخماد الثورة اليونانية وتقدر عدد السفن الجزائرية المرسلة بثلاث سفن من نوع فرقاطة[4] ومهمتها حراسة أحد السفن المصرية القادمة من انجلترا من أي هجوم من طرف السفن اليونانية أثناء مرورها على الجزائر، وعندما وصلت السفينة المصرية إلى مصر قرر قائد السفن الجزائرية الحاج علي قبطان الانضمام إلى الأسطول العثماني المرابط في ميناء نافارين في 14 مارس 1823م، ولكنها مع بداية فصل الشتاء عادت السفن الجزائرية بإذن من

---

[1] توفي في فرنسا بتاريخ 23 أوت 1829، خلفه ابن أخيه الاسكندر دوفال؛ يراجع: أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الحديث، ص 25 .

[2] ناصر الدين سعيدوني: "معركة نافرين1827م"، مجلة الدراسات التاريخية، دورية، العدد السادس1413 هـ/1992م، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الملكية للطباعة والنشر والتوزيع،1992، ص79 .

[3] عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الجزائر وتونس وليبيا،1816-1871م، ط1، الدار التونسية للنشر، 1972م، ص434 ؛ وللمزيد حول هذا الموضوع يراجع: ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص ص 351، 357 ؛ محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، مصر، 2001م، ص ص، 433-437 .

[4] تعرف الأولى باسم مفتاح الجهاد والثانية باسم أبو الهوس، والثالثة باسم مولن جيلان .

القبودان دريا محمد خسرو[1]، ودخلت ميناء الجزائر في 27 أفريل وكان عددها ثماني سفن موزعة كمايلي:

- سفينتان من نوع فرقاطة ذات ستين مدفعا والثانية ذات ثماني وخمسين مدفعا.
- ثلاث سفن من نوع كورفت واحدة منها ذات ستة وثلاثين مدفعا والثانية ذات أربعة وثلاثين والثالثة ذات اثنين وثلاثين.
- سفينتان من نوع بريق أحدهما ذات اثنين وعشرين مدفعا وسفينة واحدة من نوع غاليوت ذات أربعة عشر مدفعا.

مع العلم أن هناك سفينة أخرى رقم 09 من نوع بريق كانت سبقت السفن المذكورة ودخلت ميناء الجزائر بتاريخ 09 سبتمبر 1823 وكان على متنها 100 جندي متطوع، وبهذا يكون مكوث السفن الجزائرية إلى جانب الأسطول العثماني مدة سنتين وشهرين (1240-1241هـ/1825-1827م)[2] خاضت خلالها معارك بحرية عديدة ضد سفن ثوار اليونان وقدرت نفقات هذا المكوث بحوالي 123867 قرشا.[3]

وفي 4 أفريل 1825 غادرت السفن الجزائرية الميناء باتجاه بحر ايجه للمشاركة في الحصار البحري، الضروري على مدينة نافارين، وقد كان لهذه السفن شرق المشاركة في الجهاد الإسلامي تحت راية الدولة العثمانية، وقد انتهى أمرها إلى التدمير في معركة نافارين فلم تتيح منها سوى سفينتان توجهنا إلى الإسكندرية، بعد أن تعذر رجوعهما إلى الجزائر بسبب فرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية منذ 16 جوان 1826 وبقيتا هناك إلى سنة1245 هـ1830 / م ولم يعد يعرف عنهما أي شيء بعد هذا التاريخ.[4]

---

[1] تولى محمد خسرو وزارة الحربية العثمانية مرتين من 1811 إلى1817، ومن 1822 إلى 1826 يراجع: عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص57 .

[2] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص360 .

[3] عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ج3، ص 341 .

[4] الشريف الزهار: المصدر السابق، ص154 .

كما أن تحطم أغلب السفن العثمانية في المعركة حال دون حصول الجزائر على أية معونة لمواجهة الحصار البحري والتصدي للغزو الفرنسي.[1]

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أثبت أن المساهمة الجزائرية في معركة نافارين وما سبقها من أعمال حربية، حيث كان للجزائر حضور كرس مدى الروابط الروحية التي كانت تشد الأقطار الإسلامية إلى بعضها ضمن رابطة للخلافة العثمانية، فمشاركة الجزائر في عهد الداي حسين بخيرة بحارتها وأفضل سفنها برغم حاجتها الملحة إليها تكون قد برهنت على مدى إيمانها بالمصير الواحد والعمل المشترك بين الأقطار الإسلامية هذه الأقطار التي كانت تتربص بها القوى الأوروبية للقضاء على قوتها ونشاطها البحري، وقد كان الغزو الفرنسي للجزائر1830 م ، بداية لهذا المخطط الاستعمار الذي كانت نافارين إحدى مراحله الأولى.

3- موقفه من مشروع محمد علي باشا لاحتلال الجزائر:

3-1-نشأة المشروع:

طبيعي أن مشروعا على هذا النحو من الخطورة لا يمكن فرنسا من إرسال حملة إلى الجزائر، فكيف إذن يكون المخرج من هذه الأزمة التي طالت بطول حصار الساحل الجزائري؟ وعدم جدواه؟ .

تصادف هذا المشروع مع تولي " دي بولنياك " رئاسة الحكومة والذي رحب بفكرة "دروفتي" قنصل فرنسا في مصر، والتي كانت تهدف إلى استخدام محمد علي[2] في المشكلة الجزائرية.[3]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص368 .

[2] ولد محمد علي سنة 1769م تولى ولاية مصر في سنة 1805م وتوفي سنة 1849م؛ يراجع: جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن19 م، ج1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، د.ط، 2012م، ص ص 19-24.

[3] صلاح العقاد: المرجع السابق، ص84 .

وكان "دروفتي" قد تمكن من إغراء محمد علي على أساس أنها ستبعد أخطار احتلال دولة أجنبية على دولة إسلامية، ففي البداية لعب محمد علي دور الوساطة بين الجزائر وفرنسا وسعى إلى إصلاح ذات البين فأرسل إلى الداي ينصحه، ويحذره إن هو أصر على رفض المفاوضة، وكان موقف الداي لمبعوث محمد علي " أبلغه سلامي، قل له ليذهب ويأكل الفول" هذا الرد جعل والي مصر يصاب بخيبة أمل ويقتنع بعدم جدوى التأثير على الداي حسين، فأخذت فرنسا تهيئ لمشروع احتلال الجزائر، ووجدت في محمد علي الشخص المناسب لتنفيذ الحملة هذا الأخير عدو الدولة العثمانية في تلك الفترة وذلك لمساعدته وتغليب كفته على دولة الخلافة، توسيعا للفتوق في كيان الدولة العثمانية[1]، ومحمد علي كان شخصية ذات سمعة سيئة له طموحات لتأسيس إمبراطورية بالشرق على أنقاض الخلافة العثمانية، أراد القيام بحملة على الجزائر ليمتد نفوذه[2]، وقد انصب الحديث بين "دروفتي" ومحمد علي حول المسألة الجزائرية، ومحمد علي آنذاك كان يتطلع إلى الزحف على سورية، ولكن "دروفتي" عمل على إقناعه بالاتجاه نحو الغرب ليتجنب الاصطدام بالباب العالي، وهكذا جاء العرض الأول لتدخل محمد علي في الجزائر قصد تأديب داي الجزائر.[3]

وعندما ذاع نبأ حملة والي مصر على طرابلس وتونس والجزائر، حينها بعث الداي حسين باشا رسالة إلى والي نيابة طرابلس يوسف علي يستفسره فيها عن صحة ذلك فكان جوابه بما يأتي: " قد بلغنا جوابكم وخطابكم المفيد ... بأنه بلغ سيادتكم أن عندنا حركة بحرية وبرية ومتهيئين لملاقاة صاحب الإيالة الشرقية (والي مصر) ...أن الحامل لوالي مصر على ذلك أن عدو الله الفرنسيين أغراه على أخذ الوجاقات وسهل له الطرق والمسالك ...ويمدوه ما يحتاجه من

[1] عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ج3، ص 375 .

[2] زاهر رياض : "مشروع حملة الجزائر"، مجلة المقتطف ثقافية علمية صناعية زراعية، العدد120 ، جانفي ماي1952م، مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر،1952م، ص110 .

[3] احميدة عميراوي: ملخصات وآراء في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص162

آلة الحرب والعساكر ويوجه معهم ابنه إبراهيم باشا ليمكنوه ولاية الجزائر ... والفتنة نار وواقدها لا يكون إلا من الفجار...".[1]

وكل هذا جعل الداي حسين يرسل إلى الصدر الأعظم رسالة يشرح فيها الأسباب الحقيقية للخلاف الجزائري الفرنسي، وطلب الداي حسين في هذه الرسالة من الحكومة العثمانية أن تأذن تسهيل عملية تجنيد الإنكشاريين من منطقة أزمير، إلا أن الباب العالي رفض ذلك وأسرع في إرسال طاهر باشا يوم 16 أفريل 1830 إلى الجزائر، على أن يمر بالإسكندرية قصد إجهاض المشروع المصري الفرنسي ودفع الداي حسين إلى تحسين العلاقات بينه وبين حكومة فرنسا.[2]

3-2-أسباب فشل مشروع محمد علي:

إن محمد علي يريد من خلال هذا المشروع الوقوف على السياسة الدولية وملابساتها عله يلتمس فيها نفعا له، كما كان يريد تقدير حجم المساعدات العسكرية والسياسية التي قد تقدمها فرنسا، والأدهى من ذلك كله هو صدى المشروع لدى الدائرة السياسية البريطانية ومدى معارضتها لمشروعاته التوسعية[3]، ترى هل حبا في الدولة العثمانية أم حفاظا على مصالحها؟.

معارضة الدولة العثمانية ووزير الحربية " دي بورمون " ووزير البحرية " دي هوسي" واعتبرا المشروع إهانة لفرنسا عما أسمته بالمهزلة، وكذا اعتراض كل من روسيا وإنجلترا والنمسا وبروسيا لهذا المشروع.

وإذا كان استخدام محمد علي في احتلال الجزائر قد انتهى بالفشل، لكن المشروع ظل قائما في الزحف نحو الشام، بمعنى أن فرنسا لم تستغن عن قوة وطموح محمد علي واستخدمتها لضرب

[1] أرجمنت كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعية التونسية، تونس، 1970م، ص ص 53-54 .

[2] احميدة عميراوي: ملخصات وآراء، المرجع السابق، ص 363 .

[3] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الحديث المرجع السابق، ص 31.

مصالح الدولة العثمانية، هذه الأخيرة هل تخلت عن الجزائر بعد أن أصبحت ولاية تجلب لها المتاعب؟ أم أن فعالية بحريتها قد دب الضعف في أوصالها وخسرت معظم سفنها في معركة نافرين[1]، لذلك تركتها وحيدة في الميدان في خلافها المسلح مع فرنسا.

كل هذه المعطيات التي ذكرناها أثناء الحديث عن مشاركة الجزائر في معركة نافارين ومع ضعف البحرية الجزائرية في تلك الفترة، وفشل فرنسا في مشروعها لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية مما جعلها تقرر الحملة على الجزائر بنفسها.

4- موقفه من الحملة الفرنسية على الجزائر:

بعد حوالي عامين ونصف من الحصار البحري على الإيالة قرر مجلس وزراء فرنسا في يوم 30 ماي1830، إرسال حملة عسكرية تضع حدا للنزاع القائم بين الدولتين وقد اطلع الداي على هذا القرار الخطير قبل دخوله إلى حيز التنفيذ، وذلك بفضل عيونه المبثوثة في مختلف أنحاء أوروبا[2]، كتب حينها حسين باشا إلى القبائل والعرب يخبرهم بالنوايا العدوانية التي يضمرها الفرنسيون، ويأمرهم بأن يستعدوا ويكونوا رهن إشارته، كما كتب الداي إلى باي وهران وأوصاه بتحصين مدينته، وباليقظة وأمر باي قسنطينة بتحصين ميناء عنابة، وأمر الباشا بإحصاء العمال في مدينة الجزائر، وبأن يرسل إلى الحصون للمساهمة في مناورات المدفعية جميع القادرين، وبأن يعين قائد على رأس كل فيلق[3]، كل هذه الإجراءات المتخذة هل ستكون كافية لصد العدو؟ وخاصة مع القيام الداي حسين في تلك الفترة على عزل الآغا يحيى نفيه إلى البليدة وإعدامه هناك.[4]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: معركة نافرين، المرجع السابق، ص95 .

[2] سيمون بفايفر: المصدر السابق، ص63 .

[3] حمدان خوجة: المصدر السابق، ص187 .

[4] الشريف الزهار: المصدر السابق، ص ص162-163.

وبناء على ماذا قام الداي حسين بهذا التصرف في وقت كانت الجزائر في أمس الحاجة إلى قائد شجاع لا يعرف الركود، وعمل الداي هذا هل كان على قناعة؟ أم أن هناك أطراف أخرى شاركت في المؤامرة؟

من قبل كان الداي حسين يأخذ بآراء أشهر قائد عسكري عرفته الجزائر في الأغوات والدايات هذه المكانة جعلت أشخاصا ممن أثير الحسد في نفوسهم يعملون على إبعاد هذا الرجل بواسطة تقارير كاذبة وشهود زور حيث ساهم في حبك هذه الدسيسة الخزناجي والذي أقنع الباشا بأن يحيى خائن يحاول الاستلاء على الحكومة وتعيين نفسه عليها، وبهذه الطريقة عزل يحيى آغا، ويعتبر هذا أكبر خطأ أقدم عليه الداي حسين خلال فترة حكمه.[1]

تولى القيادة بعد يحيى صهر حسين باشا وهو إبراهيم آغا الذي لم يكن يعرف الشيء الكثير من التكتيك العسكري، وكان عاجزا عن أداء مهمته، فقد أرسل له مخطط الفرنسيين وأخبر بالمكان الذي كانوا ينوون النزول فيه، كما أحيط بالعدد الصحيح فيما يخص مكونات الجيش ...وعلى الرغم من هذه المعلومات فإنه لم يُعد أي شيء ولم يتخذ أي نوع من التدابير ولم يعط أي أمر، بل كان يزعم أنه عندما تطأ أقدام الفرنسيين الأرض سيطوقهم بالقبائل الذين لم يكونوا تحت تصرفه.[2]

وفي سيدي فرج لم تحضر المدفعية ولم تحفر الخنادق ولم يكن هناك سوى اثني عشر مدفعا، كان الآغا السابق (يحيى) قد نصبها في بداية إعلان الحرب، وفي اليوم الذي نزل فيه المارشال " دي بورمون " مع جيشه لم يكن تحت تصرف الآغا سوى ثلاثمائة فارس، ولم يكن مع باي قسنطينة إلا عددا قليلا من الأجناد وباي التيطري لم يصل إلا بعد بضعة أيام.[3]

---

[1] حمدان خوجة: المصدر السابق، ص188 .

[2] المصدر نفسه، ص189 .

[3] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 190-191 .

كان الداي حسين ينظر بثقة إلى جنوده وتحصيناته، وبأن القصبة لا تهزم والواقع رغم هذه الاستعدادات الظاهرية التي سرعان ما كشفت عن بعض الأخطاء، ونزول" دي بورمون " كان صدفة، وأنه كان معرضا لأخطار جسام لأن الجيش الفرنسي كان يمكن أن يهزم لو وقع نوع من التحضير بعد هذا النزول، وهذا ما يبين سوء التدبير الذي أظهر ابراهيم آغا عديم التجربة والشجاعة.[1]

وهكذا نرى أن الداي حسين قد أخطأ في إسناد القيادة لصهره لاعتبارات عدة منها الأخذ بنصائح الآخرين مثلما وقع مع باي قسنطينة بالإضافة إلى أنه كان يريد محاربة الفرنسيين بدون جيش منظم لا ذخيرة حربية ولا مؤونة ولا شعير للخيل .

وعندما وقعت هزيمة اسطاوالي غادر الآغا المعسكر وكله يأس كما لو أنه فقد رأسه لقد ترك كل شيء: الخيم، فرق الموسيقى، الأعلام وجيشه بأكمله، ثم سقوط برج مولاي حسن في4 جويلية 1830م، وللداي حسين قولة مشهورة " المنية ولا الدنية " بهذه الجملة الحماسية الحارة والعبارة الحاسمة أجاب الداي حاشيته حينما أشارت عليه بالمسالمة، والصلح، وكيف العمل وقد أحاط بهم العدو وأحدقت بهم أساطيلهم؟ ولكن الداي أبى ذلك ورد عليهم " إنني ما دمت حيا وإلى الرمح الأخير سأستمر على مقاومة العدو إلى النهاية وإن أبيتم إلا الاستسلام فإني سأتلف القصر وأذهب معه هباء فأراد إحراق خزينة البارود بالقصبة فعندما اعترضه الحاضرون من الرؤساء وحجزوا بينه وبين عملية الإحراق وكلهم نطق بلسان واحد وشجاعة عظيمة فقالوا إننا معك أيها الداي نموت أو نحيا وها نحن نقدم أنفسنا فداء لوطننا نقاتل معك بأنفسنا وأبنائنا إلى آخر نفس ولا نسلم بلادنا أبدا .[2]

[1] الشريف الزهار المصدر السابق، ص 171.

[2] عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ج3، ص 390

وأمام هذه الظروف أقدم الداي حسين بعزل إبراهيم آغا ودعا المفتي ابن العنابي[1] وأمره بإقناع الشعب بالجهاد، دفاعا عن البلاد، أما قيادة الجيش فقد تولاها الباي مصطفى بومزراق[2] ، وجمع الداي كل أمناء الطوائف وأعيان المدينة ورجال القانون والدين وشرح لهم الوضع الذي آلت إليه الجزائر وطلب منهم النصيحة حول المقاومة أو الاستسلام[3]، وشيئا فشيئا بدأت روح الهزيمة تدب في أوصال الجهاز الإداري والاجتماعي، وقد كان للبيان[4] الذي وزعه الفرنسيون بمهارة تأثير كبير على بعض الأشخاص الذين كانوا يعتقدون بأن فرنسا جاءت لتحرر الجزائر من الأتراك، وأن أمة فرنسا شريفة لا تنكث بعهودها وأنها ستحترم مقدسات وأملاك الجزائريين كما جاء في المنشور الذي أرسله أمير الجيوش الفرنساوية " دي بورمون".[5]

وعندما طلب أعيان الجزائر من الداي حسين التوقيع على الخيار الثاني وهو الاستسلام لاعتبارات عدة منها: تفاديا لإراقة الدماء، وانتهاك الحرمات والأملاك، مما اضطر الداي إلى إيفاد كاتبه مصطفى مصحوبا بالقنصل الإنجليزي للتفاوض مع " دي بورمون" وذهب مع الوفد مترجمين أحمد بوضربة[6] والحاج حسن ابن حمدان خوجة مع أن مبعوث الباشا مصطفى كان يفاوض دي بورمون باسم الخزناجي الذي كان يتزعم مؤامرة للإطاحة بالداي

---

[1] ابن العنابي: هو محمد بن محمود العنابي أو بن العنابي ولد بالجزائر العاصمة سنة1757م ، وتولى بها عدة وظائف من قبل السلطات العثمانية منها الإفتاء على المذهب الحنفي، والمعروف أنه كان من معارضي حسين باشا والرافدين للاستلام، وتقول بعض المصادر أنه نفي إلى الإسكندرية بعد الاحتلال، نفاه الجنرال " كلوزيل" لتحريضه على المقاومة، توفي بالإسكندرية سنة1851م ، حيث كان قاضيا؛ يراجع الأمير عبد القادر : المذكرات، ص138

[2] المزراق هو الرمح وقد حكم بومزراق بايلك التيطري من سنة 1819 إلى سنة 1830م، كان شجاعا ونشيطا في جميع أعماله، شارك في معركة اسطاوالي، غير أن القبائل ثارت عليه ونهبت أملاكه بعد سقوط الجزائر ، فاضطر إلى طلب الأمان من الجنرال كلوزيل، غادر الجزائر نحو الإسكندرية؛ يراجع حمدان خوجة: المرآة، ص 78

[3] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 44

[4] الشريف الزهار : المصدر السابق، ص 175؛ للمزيد من المعلومات ينظر إلى الملحق رقم 06 الخاص بالمراسلات.

[5] دي بورمون: هو قائد الحملة الفرنسية، ولد سنة1773، توفي سنة 1846، كان من جنرالات الإمبراطورية ثم انضم إلى لويس الثامن عشر ، هو الذي وقع على وثيقة الاستسلام، وأول من نكث العهد الذي عقده مع الجزائريين بإسم الأمة الفرنسية؛ يراجع حمدان خوجة: المرآة، ص102 .

[6] أحمد بوضربة ويقال أنه كان مرتدا لا دين له ولا ملة؛ يراجع: حمدان خوجة: المرآة، ص202

حسين[1]، وفي تلك الفترة خضعت كل شيء للمقادير وتوصل الطرفان في النهاية إلى إبرام معاهدة الاستسلام يوم 05 جويلية 1830م .

[1] حمدان خوجة: المصدر السابق، ص202 .

المبحث الثاني: الإصلاحات في ظل توتر العلاقات الخارجية.

1-علاقته بدول الجوار تونس - المغرب :

تميزت العلاقات الجزائرية مع الجارتين تونس والمغرب على عهد الداي حسين بالسلم، رغم تجدد بعض المناوشات بين الجزائر وتونس من جهة والمغرب من جهة أخرى.

1-1-تونس:

يروي لنا حمدان خوجة في كتابه المرآة أنه تم غزو تونس إحدى عشر مرة منذ أن استقر الأتراك بالجزائر[1]، وهذا يعني أن تونس كانت عرضة لغزوات الجزائريين مرات عدة، مع أن تونس أقدم من الجزائر ومن الصعب الاستلاء عليها.[2]

ومع بداية الربع الأول من القرن التاسع عشر عادت الخلافات والمنازعات السياسة بين حكومتي القطرين الشقيقين بسبب التنافس بين الولاة نشأت عنه مشكلة الحدود، وصل صداها إلى السلطان محمود الثاني الذي أوفد من طرفه من انتدب إلى حمل ولاة القطرين على إبرام اتفاقية مؤاخاة وصلح دائم مستمر ، وتم ذلك سريعا ورد الجزائريين ما كان قد احتلوه من التراب التونسي إلى أهله في 14 مارس 1821 الموافق لـ1236 هـ.[3]

وانطفأت نار الفتنة التي كانت بين الطرفين حينئذ استبشر جميع المسلمين بإطفاء هذه الفتنة، وانحسم الخلاف نهائيا وتكاد تكون هذه الاتفاقية أقرب إلى اتفاقية حدود دولية.[4]

وهذه الأحداث التي جرت لم يكن لها تأثير على السياسة العامة بين البلدين في مجال التعاون سواء في المسائل الأمنية وهو ما نلمسه في الرسالة التي بعثها الداي حسين إلى باي تونس في سنة1821م، يبلغه فيها عن تجاوزات من طرف رعيته الذين قدموا إلى الجزائر بمراكبهم

---

[1] حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 2.

[2] المصدر نفسه، ص162.

[3] الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 184.

[4] عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ج3، ص 334.

التي كانت محملة بالبارود والرصاص والأسلحة، وباعوها بالجزائر إلى فرق خارجة عن القانون، لا تنالها إلا الأحكام الشرعية[1]، بالمقابل اشتروا ما أرادوه ممن احتاجوا، هذه التصرفات غير القانونية جعلت حسين باشا يطلب من باي تونس أن يضع حدا لهذه التجاوزات والنهي عن الفساد حتى لا يحدث مستقبلا وتكون عواقبه وخيمة، وهنا نلمس حسن سياسة حسين باشا في معاملته لدول الجوار، وتأكيده لسبل التعاون بين البلدين، وقد أدرج في آخر الرسالة عبارات الإجلال والاحترام مع إبلاغه كذلك على ضرورة التعاون فيما يخص الفارين من كلا البلدين وخص بذلك داي الجزائر اليولداش.[2]

1-2- المغرب:

علاقة الجزائر بالمغرب على عهد حسين باشا لم تسفر إلى صدامات مثلما كان الحال بتونس بل عكس ذلك حينما تحدث " شارل أندري جوليان " عن محاولات المغاربة الفاشلة ضد الجزائر بين الفينة والأخرى لإثارة القلاقل.[3]

أما الحديث عن إيواء حركات خارجية بالمغرب يقودها الشيخ أحمد التيجاني صحبة ولديه محمد الكبير ومحمد الحبيب واستيطانهم بمدينة فاس إلى وفاته هناك سنة 1815م، وبعد عودتهم إلى الجزائر وشقهم لعصا الحكم التركي متبوعين بأنصارهم واستقروا بمدينة معسكر، ومبايعتهم السلطان المغربي المولى عبد الرحمن سرا الذي ظل مناصرا للحركة القومية في

---

[1] احميدة عميراوي: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، الجزائر،2002م، ص122؛ وللمزيد من المعلومات ينظر إلى الملحق رقم 1 الخاص بالمراسلات.

[2] اليولداش: رئيس فرقة متكونة من 20 جنديا إلى 25 يراجع: محمد بن ميمون: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981م، ص38 .

[3] شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية - تونس الجزائر المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م، ط2، تعريب محمد مزالي البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس،1983م، ص379

الجزائر بزعامة التيجانيين، وهناك اصطدم التيجانيون بقوات باي وهران حسن بن موسى أين كانت نهاية التيجانيين ومقتل محمد الكبير بعين ماضي في (1243هـ/1827م). [1]

2- علاقته بالدول الأوروبية:

لقد تعود المؤرخون الغربيون أن يقولوا عن الجزائر أنها مستعمرة عثمانية يريدون بذلك إدانة الأتراك، والواقع أن الوجود العثماني في الجزائر لم يكن احتلالا إنما هو حماية الجزائر من التهديدات المسيحية وإبقاءها في حظيرة الإسلام.[2]

الإتاوات التي تعتبر هي مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية فقد كانت أوروبا تدفع الجزية مقابل حماية أساطيلها المارة من البحر المتوسط.[3]

كانت العلاقات الجزائرية الأوروبية على عهد الداي حسين خاصة مع فرنسا وإنجلترا والبرتغال، كذلك الولايات المتحدة من الجهة الأخرى تتم مباشرة مع الجزائر عكس روسيا والنمسا اللتين كانتا تعتبران الإيالة مقاطعة عثمانية، وعليه كانتا تجبران الباب العالي على التدخل لمنع البحارة الجزائريين من الاعتداء على أساطيلها.[4]

وزيادة على الضريبة السنوية، كانت الجزائر تفرض على كل قنصل جديد إتاوة قدرها سبعة عشر ألف دولار إسباني، وبما أن الدول الأوروبية لا تغير قناصلها إلا نادرا، اشترط الدايات أن يكون ذلك في شكل هدية تقدم كل سنتين سواء جدد القنصل أم لم يجدد وهذا ما يبين قوة ومكانة الجزائر الدولية في ظل محاولات الدول الأوروبية للالتحام للتصدي لهذه القوة الإسلامية في البحر المتوسط، وهو ما تجلى في مؤتمر " فيينا " سنة 1815 م وما انجر عنه من أحداث ساهمت في إضعاف البحرية الجزائرية بشكل مؤقت مثل حملة " اللورد اكسموث "

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ج3، ص ص 335-336 .

[2] ناصر الدين اسعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 43.

[3] وليام سبنسر: المرجع السابق، ص147 .

[4] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص ص 43-44.

عام 1816م[1]، والتي ألحقت خسائر بالجانب الجزائري والسبب في ذلك يعود إلى رفض الداي حسين للمطالب الأوروبية القاضية بالموافقة على المطالب التالية:

- إلغاء ممارسة سجن المسيحيين الأسرى.
- تسليم كل الأسرى في الإيالة.
- عودة كل المبالغ المتحصل عليها خلال عام .
- تعويض القنصل البريطاني نظير سجنه.
- الاعتذار العلني للقنصل حين يطلق سراحه.[2]

وهذا ما يؤكده " وليام شالر" في مذكراته في الرسالة التي بعثت إلى الداي عمر باشا في أوت 1816م[3]، وعن هذا الانتصار وتدمير الأسطول الجزائري وحجم الخسائر التي تعتبر ضربة في وجه البحرية الجزائرية، أدت إلى توتر العلاقات الجزائرية البريطانية[4]، انتهت بعقد معاهدة في 04 شوال هـ 1231الموافق لـ 28 أوت1816م بين " اللورد اكسموث" والداي عمر باشا، ويذكر عبد الجليل التميمي أن هذه المعاهدة كتبت باللغة العربية والإنجليزية وهي أول معاهدة مع دولة أجنبية تحرر باللغة العربية في عهد الأتراك العثمانيين.[5]

ورغم محاولة دايات الجزائر تجديد الأسطول والوقوف في وجه السياسة الأوروبية الرامية لتدمير القوة الجزائرية، ومسارعة الدولة العثمانية إلى تقديم الدعم والعتاد الضروري للجزائر، لكن قوة هذه الأخيرة بقيت متواضعة لم يزد عدد سفنها عن 14 قطعة.[6]

---

[1] وليام شالر: المصدر السابق، ص 293 .

[2] وليم سبنسر: المرجع السابق، ص161؛ وللمزيد من المعلومات ينظر إلى الملحق رقم 2 الخاص بالمراسلات.

[3] وليام شالر: المصدر السابق، ص 329 ؛ وللمزيد من المعلومات ينظر إلى الملحق رقم 3 الخاص بالمراسلات.

[4] المصدر السابق، ص 303 ؛ وللمزيد ينظر إلى الملحق رقم 4 الخاص بالمراسلات؛ وللمزيد حول هذا الموضوع يراجع: الشريف الزهار المذكرات ص ص 151-152؛ عبد الجليل التميمي المرجع السابق، ص56، 63؛ على تابليت : " العلاقات الجزائرية البريطانية 1540-1830 "، ص ص 31، 37.

[5] عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص 148.

[6] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 46

وفي سنة 1818 انعقد مؤتمر "اكس لاشابيل " الذي طالبوا فيه الجزائر بالكف عن الجهاد البحري والامتناع عن أخذ الإتاوات والهدايا الإلزامية، وإطلاق سراح الأسرى، لكن الداي حسين باشا تميز بالحزم ولم يسلم للقرارات وتابع سياسة عمر باشا وعلي خوجة التي لا تقر بالمطالب الأوروبية، ورفض بإصرار شديد إمضاء الوثيقة التي قدمت له بهذا الشأن، وقد كلف المؤتمرون فرنسا وبريطانيا بأن تبلغا هذه التوصية إلى حكومة الداي وأكد الداي خلالها حقه في زيارة وتفتيش السفن التي لا تربط حكومتها معاهدة مع دولة الجزائر.[1]

وفي تلك الفترة كانت فرنسا على علاقة حسنة عكس بريطانيا، إذ يتضح لنا ذلك في معاهدة 24 جويلية "1820" الباستيون بين بلاط فرنسا وإيالة الجزائر حول الهدايا والأموال التي تدفعها فرنسا للجزائر وشروط المبادلات التجارية بين البلدين والقوانين المفروضة على صيادي المرجان وهذا ما يبين قوة الدبلوماسية الجزائرية.[2]

وفي ظل توتر العلاقات بين الجزائر وبريطانيا حدث شجار بين الداي حسين وقنصل بريطانيا " ماك دونيل Mc Donel " وسبب ذلك يرجع إلى أنه حينما نشبت ثورة أكتوبر 1823م قرر الباشا أن يلقي القبض على بعض المتمردين الذين احتموا بمقر القنصل البريطاني، وقد رفض القنصل تسليمهم بدعوى أنهم ممن تشملهم الحصانة القنصلية، وقد انتهى الأمر إلى اقتحام مركز الممثل البريطاني أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين، واستغلت بريطانيا هذه الحادثة لتعلن على حملة عسكرية بحرية على الجزائر.[3]

ولنا أن نقول هذا هو نوع العلاقات بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية قبل انعقاد مؤتمر "فيينا" ولكن الأمور تغيرت بعد هذا التاريخ، فتكتلت أوروبا ضد المغرب والجزائر

[1] محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830م، مطبعة دحلب الجزائر،1994 ، ص 74.

[2] جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830م، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر،1987 ، ص ص 348–349؛ وللمزيد من المعلومات ينظر إلى الملحق رقم 01 الخاص بالمعاهدات.

[3] محمد زروال: المرجع السابق، ص 75 .

بالخصوص وبدأت مرحلة جديدة هي فترة تنافس الدول فيما بينها على الظفر بالمناطق التي يكون لها نفوذ بالبحر المتوسط.

المبحث الثالث: مصير الإصلاحات ونهاية حكم الداي حسين.

1- معاهدة الاستسلام وسقوط الجزائر:

أشرت فيما سبق حول الأسباب التي عجلت بدخول الجيش الفرنسي إلى العاصمة وإمضاء معاهدة الاستسلام بين الداي حسين وقائد جنرالات الجيش الفرنسي، وتمت في 05 جويلية 1830م واحتوت على خمسة بنود ثلاثة منها يمكننا القول بأنها تخص الداي حسين (البند الثاني والثالث والرابع)، أما بقية البنود تتعلق بتسليم العاصمة للفرنسيين، والبند الأخير حمل في طياته وعود بأن يكون هناك احترام للديانة المحمدية وحماية السكان على اختلافهم.[1]

إذا نظرنا إلى محتوى المعاهدة نجد أيضا تخص تسليم العاصمة لكن إذا تفحصناها نستنتج أنها في مجملها تخص الداي حسين باشا وهذا ما يجعلني أثير التساؤل الآتي:

- هل هذه معاهدة تخص الداي حسين والمزايا التي تحصل عليها ومستقبله؟ أم أنها تتعلق بمستقبل شعب برمته؟

هكذا إذا تم تسليم مدينة الجزائر إلى المارشال دي " بورمون " وكان الداي يعتقد بأن فرنسا ستلتزم ببنود المعاهدة والبند الخامس منها على وجه الخصوص وكان الأعيان يظنون أن إمضاء الكونت ملزم وأن شرف فرنسا أعظم من أن يضرب به عرض الحائط، ولو أن الداي حسين علم أن تلك المعاهدة ستنكث لقام بنهب الخزينة قبل مغادرتها، ولو أنه علم أنها خديعة لسلك مسلك آخر، ولَما استجاب لرغبة الوزراء والعلماء وكبار الموظفين الذين دفعوه إلى التفاوض[2]، ولأن الذي لا يخاطر لا ينال كما يقول القدماء.

---

[1] حمدان خوجة: المصدر السابق، ص ص203-204، وللمزيد من المعلومات ينظر: إلى الملحق رقم 2 الخاص بالمعاهدات .

[2] محمد العربي الزبيري: " المقاومة في الجزائر1848/1830م، مجلة الأصالة، ثقافية، (محرم-صفر) 1396 هـ/ جانفي-فيفري1976)، السنة الخامسة، الجزائر، مطبعة البعث، قسنطينة، 1976 ، ص12

2- انتقاله إلى مصر ووفاته (1833-1838).

لما انتقل الداي حسين إلى مصر هو وعائلته، اطمأنت فرنسا لذلك لأن علاقاتها مع محمد علي باشا كانت ودية، ولأن هذا الأخير سيمنع أي محاولة يقدم عليها، حيث ما كاد يطأ أرض مصر حتى نصحه محمد علي بالعدول عن كل محاولة لاسترجاع الجزائر.[1]

وتقريبا هنا تسكت المصادر عن حياة الداي حسين في مصر ويذكر أن محمد علي استقبله وأقام على شرفه مأدبة عشاء وكان محل حظوة وحفاوة، ورتب له معاشا، واستمر مقيما هناك منعزلا عن السياسة إلى أن وافته المنية سنة (1254هـ/1838م) عن سن ينيف على السبعين خريفا.

وفي هذا يقول ابن خلدون: " كما أن الشخص الواحد من أشخاص المكونات له عمر محسوس ".[2]

[1] أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1931م، ص 55

[2] عبد الرحمن ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر بتاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1426هـ/ 2006م، ص 182

الخاتمة

خاتمة البحث:

لقد شكّل عهد الدايات (1671-1830م) مرحلة محورية في تاريخ الإيالة الجزائرية خلال الحقبة العثمانية، وذلك لما امتاز به من طول زمني وما حفلت به تلك الفترة من أحداث مفصلية. ومن أبرز المحطات التي طبعت نهايات هذا العهد وصول الداي حسين إلى الحكم سنة 1818م في سياق سياسي واجتماعي شديد الاضطراب، حيث شهدت الإيالة ما عُرف في المصادر التاريخية بـ"عهد الفوضى". وقد سعى الداي حسين، منذ اعتلائه سدة الحكم، إلى انتشال الجزائر من حالة الوهن والانحطاط التي لحقت بها، معبّراً عن نوايا صادقة في إعادة بعث قوتها الداخلية واستعادة مكانتها الإقليمية والدولية.

في هذا الإطار، بادر الداي حسين إلى جملة من الإصلاحات شملت مختلف الميادين الحيوية ذات الصلة بالمصلحة العامة. فقد عمل على تنظيم الجهاز الإداري وإعادة هيكلة المناصب العليا في الدولة، كما أولى عناية خاصة بالمؤسسة العسكرية والبحرية، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لضمان استقرار الحكم والدفاع عن السيادة. كما حرص على ضبط شؤون الجيش، وأدخل تحولات لافتة في بنيته، في الوقت الذي سعى فيه إلى إرساء سياسة خارجية متوازنة، مكّنته من فرض هيبة الجزائر في تعامله مع القوى الأجنبية، مع المحافظة على علاقات سلمية مستقرة مع دول الجوار، وعلى رأسها المغرب الأقصى وتونس وليبيا.

غير أنّ هذه الجهود لم تكن كافية لتجاوز مظاهر الضعف البنيوي التي نخرت كيان الإيالة الجزائرية في بدايات القرن التاسع عشر. فقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل ملحوظ نتيجة لانهيار الأسطول البحري الذي كان يشكّل المورد الرئيس للخزينة، كما أصيب الجيش الإنكشاري بالترهّل، ففقد هيبته وقدرته على الدفاع الفعّال عن البلاد. وإلى جانب ذلك، تعرّضت

الجزائر لانكماش ديمغرافي حاد مردّه إلى الأوبئة والمجاعات المتكرّرة، فضلاً عن الضغوط الخارجية والحملات العسكرية الأوروبية التي زادت من إضعافها.

وعليه، يتضح أنّ عوامل التراجع لم تكن مرتبطة بشخص الداي حسين بصفته حاكماً، ولا بالجزائر وحدها، بل كانت جزءاً من أزمة أشمل أصابت مختلف الإيالات العثمانية نتيجة عجزها عن مجاراة التحولات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي شهدها العالم آنذاك. إنّ ضعف الجزائر في هذه المرحلة هو نتاج تفاعل مركّب بين ظروف داخلية متأزمة وضغوط خارجية متنامية، وهو ما مهّد الطريق في النهاية إلى انهيار السيادة العثمانية بالجزائر ودخولها مرحلة جديدة من تاريخها مع الاحتلال الفرنسي سنة 1830م.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا-الوثائق:

- دفتر المواجبات يكيجريان جزائر غرب مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية رقم 1974، وو190ظ، و 195ظ، وأيضا مخطوط رقم 1985، 186و، 187ظ و 188ظ. نقلا عن محرز أمين، (2019 -2020).

ثانيا-المصادر:

- الزهار أحمد الشريف: مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م.

- المزاري الأغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، ج1، ط1، بيروت لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1990م،

- الزياني محمد يوسف، دليل الحيران وانيس السهران في اخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978م.

- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر،1982م.

- وليام شالر: مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.

- محمد بن ميمون: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981م.

- سيمون بفايفر: لمحة تاريخية عن الجزائر، ترجمة أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

ثالثا-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب المترجمة:

- التر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية بيروت للطباعة والنشر، 1409هـ/1979م.

- أندري برنيان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

- جون. ب. وولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830م، تر: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

- روسو البارون ألفونصو : الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، ط1، نقلها عن الفرنسية ونقعها ودققها وضبطها بأمهات المصادر التونسية وقدم لها بدراسة نقدية، عبد الكريم الوافي بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1992م.

- شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية - تونس الجزائر المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م، ط2، تعريب محمد مزالي البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس،1983م.

- فندلين شلوصر: قسنطينة أيام أحمد باي 1832م-1837م، وزارة الثقافة الجزائرية ، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، ترجمة وتقديم: أبو العيد دودو، د.ط، 2007م.

- وليام سبينسر: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة وتعليق عبد القادر زيادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م.

- يوهان كارل بيرنت: الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1418هـ-1997م.

ب-الكتب:

- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989م.

- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في التاريخ في الجزائر، ج3 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1990م.

- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008م.

- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الاحتلال "، ط3 ، الشركة الوطنية للنشر التوزيع، الجزائر،1982 م.

- ناصر الدين سعيدوني: معجم مشاهير المغاربة، تنسيق أبو عمران الشيخ، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1995 م.

- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1931م.

- حميدة عميراوي: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية 1827-1840م، دار البعث، قسنطينة، ط1، الجزائر،1987م.

- حميدة عميراوي: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، الجزائر،2002م.

- حميدة عميراوي: ملخصات وآراء في التاريخ الحديث والمعاصر، شركة دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، عين مليلة، الجزائر،2004م.

- أرجمنت كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعية التونسية، تونس، 1970م.

- أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي في الفترة العثمانية (1519-1830)، دار الكتاب العربي، د.ط، الجزائر، 2010م

- أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م، دار الكتاب العربي، د.ط، الجزائر، 2011م.

- الأمير عبد القادر: المذكرات، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط7، الجزائر، 2010م.

- البنا سونيا محمد سعيد: فرقة الانكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006م.

- الصالح فركوس: الحاج احمد باي قسنطينة 1826-1850، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993م.

- أمين محرز، أوجاق الإنكشارية بإيالة الجزائر في عهد الدايات 1830/1671م، دوره و تنظيمه من خلال الوثائق العثمانية: دفاتر المواجبات، جامعة الجزائر2، 2020م

- خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد الارناووط، دار المدار الإسلامي، ط1، 2002م.

- جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن19 م، ج1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، د.ط، 2012م.

- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر،1987 م.

- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث من 1500-1830م، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1987م.

- زهرة زكية: التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792-1820)، الجزائر، ط1، القافلة للنشر والتوزيع، 2016م.

- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (الجزائر ، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلومصرية ، مصر، 1993م.

- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830) ، ط2، دار هومة، الجزائر 2007م.

- عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الجزائر وتونس وليبيا،1816-1871م، ط1، الدار التونسية للنشر، 1972م.

- عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة ، الجزائر، 2009م.

- عبد الرحمن ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر بتاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1426هـ/ 2006م.

- عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري: رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة " لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال"، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1983م.

- عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد، دار ابن حزم، د.ط، د.س.

- عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989م.

- علي خلاصي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، دار الحضارة، الجزائر، 2007م.

- علي تابليت: بحوث في تاريخ الجزائر الفترة العثمانية، ج1، ط3، الجزائر، 2014م.

- فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2005م.

- كمال بن صحراوي: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

- لخضر درياس: المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة، الجزائر،2007م.
- لطرش حنان :السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر الحكم العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2017م.
- مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، ج3، د.ط، الجزائر، 1964م.
- مجهول: تاريخ بايات قسنطينة، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، 1999م.
- محمد الطيب عقاب: قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، الجزائر، 2000م.
- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
- محمد بن يوسف: دليل الحيران وأسير السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978م.
- محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م، مطبعة دحلب الجزائر، 1994م.
- محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، مصر، 2001م.
- محمد عيدي: صفحات من تاريخ الجزائر تبرز أصالة المجتمع الجزائري ودوره الهام عبر التاريخ، دار الفاروق، الجزائر، 2013م.
- مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة الأسعار والمداخيل، ج1، (دط) ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

- ناصر الدين اسعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

- ناصر الدين سعيدوني: معجم مشاهير المغاربة، جامعة الجزائر، الجزائر، د.ط، 1995م.

- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،2000 م.

- هلالي حنفي: النظام الحربي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دا الهدى للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2008م.

- ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1977م.

- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500-1830م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م.

-عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام ، ج3 ،ط7 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1415 هـ /1994م.

رابعا-الأطروحات والرسائل الجامعية:

- فتيحة صحراوي، الجزائر في عهد الداي حسين (1818-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر، 2010م.

- دفاتر المواجبات: أطروحة دكتوراه العلوم غير منشورة التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، جامعة الجزائر2، الجزائر.

- سفيان صغيري: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012م.

خامسا-المجلات والمقالات والندوات العلمية:

- بوشافي محمد "الداي علي خوجة واصلاحاته 1817-1818"، مجلة عصور ، العدد الثالث ، مخبر المصادر و الترجمة جامعة وهران ، جوان 2003م.

- خليفة حماش: الجزائر والحرب العثمانية اليونانية (1821-1827م) ، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 65- 66، 1992م.

- دريدي ريمة " شخصية أغا قائد الجي الجزائري 1818-1830" مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، جانفي 2020م.

- زاهر رياض : "مشروع حملة الجزائر"، مجلة المقتطف ثقافية علمية صناعية زراعية، العدد 120، جانفي ماي 1952م، مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر،1952م.

- علي تابليت: مذكرة سدني سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب". مجلة الدراسات التاريخية، العدد 07، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 1994م.

- غطاس عائشة: أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات والأوبئة 1787-1830م، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 17-18، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 1998م.

- محمد العربي الزبيري: " المقاومة في الجزائر1848/1830م، مجلة الأصالة، ثقافية، (محرم-صفر) 1396 هـ/ جانفي- فيفري1976)، السنة الخامسة، الجزائر، مطبعة البعث، قسنطينة، 1976م.

- محمد قن، "الداي حسين باشا والازمة الجزائرية الفرنسية 1827-1832 " مجلة التراث ، جامعة الجلفة، ع25.

- ناصر الدين سعيدوني: "معركة نافرين1827م"، مجلة الدراسات التاريخية، دورية، العدد السادس1413 هـ/1992م، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الملكية للطباعة والنشر والتوزيع،1992م.

- حميد آيت حبوش: علاقة دايات الجزائر بالسلطة العثمانية، السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي، العلاقات الجزائرية التركية، ج1، مطبعة جامعة محمد خيضر، 18-19 فبراير، الجزائر، 2014م.

سادسا-المراجع باللغة الأجنبية:

- Grammont Henri Delmas: 2002, Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Présentation de LemonouarMerouche, Paris, Ed Bouchene.

- Mercier Emest: Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830), 1868, T 3. Paris, Ed Emest Leroux Éditeur.

- Mouloud Gaid: L'Algérie Sous Les Turcs, 2 eme Edition, Edition Mimouni, Alger, 1991.

- Nil Robin Joseph: (1874). « Note sur Yahia Agha ». Revue Africaine », N°18.

- Shaw Thomas: L'Algérie un siècle avant l'occupation française au XVIII-ème siècle, 1968, Paris, Ed Carthage.
-Gaid Mouloud: L'Algérie Sous les turcs, 1991, 2 Ed, Ed Mimouni, Alger.

الملاحق

الملحق رقم (01): صورة الداي حسين.

المصدر: أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر ، ص 175

الملحق رقم (02): نماذج من العملة الجزائرية سنة 1824.

نصف سلطاني «النوع القديم»
ذهب ،ضرب بالجزائر 1144هـ

خمسة دراهم صفار
ضرب بالجزائر 1137 هـ

نصف سلطاني او نصف
سكة ذهب ، ضرب
بالجزائر 1147 هـ

سلطاني «سكة الجزائر»
ذهب ، ضرب بالجزائر
1237 هـ

ربع سلطاني «ربع سكة»
ضرب بالجزائر 1240 هـ

نصف سلطاني « ذهب »
ضرب بالجزائر 1237 هـ

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ص 338.

الملحق رقم (03): رسالة بوسف القرمانلي حاكم طرابلس إلى الداي حسين.

المصدر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، ص 47.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الدولة الجزائرية قبل حكم الداي حسين	
المبحث الأول : شخصية الداي حسين	08
1- مولده ونشأته	08
2- انتقاله إلى الجزائر	09
المبحث الثاني: الأوضاع في الجزائر قبيل تولية الداي حسين: 1800-1818	12
1- الأوضاع السياسية	12
2- الأوضاع الاجتماعية	14
3- الأوضاع الاقتصادية	16
المبحث الثالث: نماذج من الإصلاحات قبل 1818م.	18
1-علي خوجة وظروف تعيينه في منصب الداي	18
1-1-تعريفه	18
1-2-ظروف تعيينه	20
2-السياسة الداخلية للداي علي خوجة	22
2-1-تغيير مقر الإقامة	22
2-2-استبدال الموظفين	24
2-3-محاولة إصلاح الجيش	25

2-4- محاولة إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية والاجتماعية	29
3- سياسته الخارجية	31
الفصل الثاني: أبرز الإصلاحات في عهد الداي حسين	
تمهيد	36
المبحث الأول: الإصلاحات الإدارية والسياسية	37
1- الإصلاحات الإدارية	37
2- الاصلاحات السياسية	39
المبحث الثاني: الاصلاحات العسكرية	46
المبحث الثالث: الاصلاحات الاقتصادية والثقافية	50
1- الاصلاحات الاقتصادية	50
1-1- في الجانب التجاري	50
1-2- في الجانب الزراعي	52
1-3- في الجانب الصناعي	52
2-الإصلاحات في ميدان العمران والثقافة	53
الفصل الثالث: مصير الإصلاحات في ظل الحملة الفرنسية على الجزائر	
المبحث الأول: الاصلاحات وتطور الأحداث في الجزائر بين (1827-1830م).	56
1- قضية الديون وحادثة المروحة 27 أفريل 1827	56
1-1- مسألة الديون الجزائرية الفرنسية	56
2- موقفه من معركة نافارين أكتوبر 1827م	63
3- موقفه من مشروع محمد علي باشا لاحتلال الجزائر	65
3-1-نشأة المشروع	65

3-2-أسباب فشل مشروع محمد علي	67
4- موقفه من الحملة الفرنسية على الجزائر	68
المبحث الثاني: الإصلاحات في ظل توتر العلاقات الخارجية.	73
1-علاقته بدول الجوار تونس – المغرب	73
1-1-تونس	73
1-2- المغرب	74
2- علاقته بالدول الأوروبية	75
المبحث الثالث: مصير الإصلاحات ونهاية حكم الداي حسين	79
1- معاهدة الاستسلام وسقوط الجزائر	79
2- انتقاله إلى مصر ووفاته (1833-1838)	80
خاتمة	81
قائمة المصادر والمراجع	84
قائمة الملاحق	95
فهرس الموضوعات .	
ملخص الدراسة	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة

الموضوع: الصلاحات في عهد الداي حسين (1818 - 1830)

إعداد الطلبة:

1- بلعروسي مراد ..... رقم التسجيل: 200430934674

2- ..... رقم التسجيل: /

3- ..... رقم التسجيل: /

القسم: التاريخ **الشعبة:** ..... **التخصص:** تاريخ حديث

إشراف: بلال كشيدة **الرتبة:** أستاذ محاضر أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

موافق

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم
قسم التاريخ
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2025

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بلعروسي مراد

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 402233436

الصادرة بتاريخ: 2022/06/27 عن دائرة: المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ حديث تحت رقم التسجيل: 2204309467 4

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: الأهلية في عهد الداي حسين (1818 - 1830)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: .....

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.